# الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## المراقبة الاحصائية
## للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني
## (الربع الثاني 2004)

**تشرين أول/اكتوبر، 2004**

" ثمن النسخة 4 دولار أمريكي"

© رمضان، 1425هـ – تشرين أول، 2004.
**جميع الحقوق محفوظة.**

**في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:**

**الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2004.** *المراقبة الاحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، (الربع الثاني 2004).* **رام الله – فلسطين**

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**
**ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين**

هاتف: 6340 240 2 (970/972)　　فاكس: 2406343 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.pna.org　　صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.org

## شكر وتقدير

**اعتمد هذا التقرير على العديد من المسوح التي تم التخطيط لها وتنفيذها بدعم مالي وفني مشترك بين كل من السلطة الوطنـــية الفلســـطينية (PNA) ومجموعـــة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG) ممثلة بمكتب الممثلية النرويجية لدى الســـلطة الوطنـــية الفلسطينية، مكتب الممثلية الهولندية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، الوكالة السويسرية للتنمية والـــتعاون (SDC)، وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، المفوضية الأوروبية (EC)، والبنك الدولي. يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لمجموعة التمويل الرئيسية للجهاز (CFG).**

## تقديـــم

يســـعى الجهـــاز منذ عدة سنوات إلى بناء نظام معلومات يستند على مراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وتوفير معلومات عن التغيرات التي تطرأ في كافة المجالات بشكل منتظم، لأن ذلك يعتبر خطوة عملية نحو تمكيـــن الســـلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي من التجاوب مع الأوضاع الناشئة في الوقت والطريقة المناسبين باستخدام أقل قدر ممكن من المصادر المتاحة.

ونظراً للاهتمام المتزايد بتوفير بيانات حول الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وذلك لما يشكله من أهمـــية في حياة المجتمع، ارتأى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تنفيذ عدة أنشطة إحصائية منها: تنفيذ مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية بصورة دورية، وتجميع البيانات المتوفرة في الجهاز حـــول خسائر المجتمع الفلسطيني الناتجة عن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، وحول الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية للمجـــتمع الفلسطيني حتى نهاية الربع الثاني من العام 2004، ونشرها في تقرير ربعي يعكس التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني.

هذا التقرير هو أحد سلسلة تقارير المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني حول أهم المؤشـــرات التـــي يعمـــل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على نشرها. وتهدف هذه السلسلة إلى توفير البيانات الإحصـــائية الخاصـــة بـــنظام المراقـــبة الإحصائية في المجتمع الفلسطيني، بحيث يتم في هذا التقرير تغطية مؤشرات الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع والمتمثلة في خسائر المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والبشرية في القطاعات المخـــتلفة، والمســـاعدات التي تتلقاها الأسر (نوعها وقيمتها ومصدرها)، ومستويات المعيشة للأسر (الدخل والإنفاق)، والحاجـــة إلـــى المساعدات، وصمود الأسرة ماديا وكيفية ممارسة حياتها اليومية في ظل الظروف الراهنة، ومؤشرات اخرى ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وبيئية.

يســـر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن يقدم هذا التقرير (المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجـــتمع الفلســـطيني) كمرجع أساسي لجميع المخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص، وجميع فئات المســـتفيدين والمســـتخدمين لبـــيانات الأوضـــاع الاجتماعـــية – الاقتصـــادية للمجتمع الفلسطيني، في شتى المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

**والله ولي التوفيق،**

**تشرين أول،2004**

**د. حسن أبو لبده**

**رئيس الجهاز**

## قائمة المحتويات


| الموضوع | | الصفحة |
|---|---|---|
| | قائمة الجداول | **9** |
| | قائمة الأشكال البيانية | **11** |
| | ملخص تنفيذي | **13** |
| الفصل الأول: | **مقدمة** | **15** |
| | 1.1 اهداف التقرير | 15 |
| | 1.2 هيكلية التقرير | 16 |
| الفصل الثاني: | **الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية** | **17** |
| | 1.2 حجم السكان وتوزيعه | 17 |
| | 1.1.2 كثافة سكانية عالية في الأراضي الفلسطينية | 17 |
| | 2.1.2 المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي | 17 |
| | 2.2 الخصوبة | 18 |
| | 3.2 الهجرة | 19 |
| | 1.3.2 الهجرة العائدة الى الأراضي الفلسطينية | 19 |
| الفصل الثالث: | **ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية** | **21** |
| | 1.3 دخل الاسرة | 21 |
| | 2.3 الفقر | 21 |
| | 3.3 مصادر الدخل | 22 |
| | 4.3 انفاق الاسرة | 23 |
| | 5.3 استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر الفلسطينية | 24 |
| | 6.3 المساعدات الانسانية | 24 |
| الفصل الرابع: | **واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية** | **27** |
| | 1.4 القوة البشرية | 28 |
| | 2.4 القوى العاملة | 28 |
| | 3.4 البطالة | 29 |
| | 4.4 العاملون (العمالة التامة والعمالة المحدودة) | 30 |
| | 5.4 الاعالة الاقتصادية | 30 |
| | 1.5.4 العاملون في القطاع العام | 31 |
| | 6.4 الحالة العملية | 31 |
| | 7.4 النشاط الاقتصادي | 31 |
| | 8.4 معدلات الاجور الحقيقية | 32 |

| الموضوع | | الصفحة |
|---|---|---|
| | 9.4 الافراد خارج القوى العاملة | 33 |
| الفصل الخامس: | **قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية** | **35** |
| | 1.5 احصاءات التعليم بشكل عام | 35 |
| | 2.5 التعليم الحكومي | 36 |
| | 3.5 اثر الاجراءات الاسرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية | 36 |
| | 4.5 اثر جدار الضم والتوسع على قطاع التعليم في المناطق التي تأثرت بالجدار | 37 |
| الفصل السادس: | **قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية** | **39** |
| | 1.6 الوضع الصحي العام | 39 |
| | 2.6 اثر الاجراءات الاسرائيلية على قطاع الصحه | 39 |
| | 1.2.6 الوصول للخدمات الصحية | 40 |
| | 2.2.6 الشهداء والجرحى | 40 |
| الفصل السابع: | **جدار الضم والتوسع وآثاره على التجمعات والأسر الفلسطينية** | **43** |
| | 1.7 الموقع من جدار الضم والتوسع | 43 |
| | 2.7 تهجير السكان | 43 |
| | 3.7 تدمير الممتلكات ومصادرة الاراضي | 44 |
| | 4.7 تدمير المنشآت الاقتصادية | 45 |
| | 5.7 توفر خدمات البنية التحتية الأساسية | 45 |
| الفصل الثامن: | **الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية** | **47** |
| | 1.8 المؤشرات الكلية | 47 |
| | 2.8 الخسائر المباشرة | 48 |
| | 3.8 اداء القطاعات الاقتصادية | 49 |
| | 4.8 الخسائر في المباني والمنشآت العامة | 55 |
| | **المراجع** | **57** |

# قائمة الجداول


| الجدول | | الصفحة |
|---|---|---|
| **جدول 1.3:** | دخل الأسرة الوسيط الشهري، الدورة التاسعة: نيسان–حزيران، 2004 | **21** |
| **جدول 2.3:** | توزيع الأسر وعدد أفرادها دون خط الفقر المكافئ حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2003 والربعين الأول والثاني 2004 | **22** |
| **جدول 3.3:** | الأسر التي انخفضت نفقاتها خلال 12 شهر الماضية ومؤشرات أخرى حسب المنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الأول والثاني 2004 | **23** |
| **جدول 4.3:** | نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصاديا خلال 12 شهر الماضية والمنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الأول والثاني 2004 | **24** |
| **جدول 1.4:** | مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 2000–2004 | **27** |
| **جدول 1.5:** | إجمالي أعداد الطلبة والمعلمين والمدارس والشعب في الأراضي الفلسطينية حسب المرحلة الدراسية والسلطة المشرفة، 2004/2003 | **35** |
| **جدول 2.5:** | تطور عدد المدارس والطلبة والمعلمين والشعب في المدارس الحكومية في الأراضي الفلسطينية ما بين الأعوام 1994–1995/2003–2004 | **36** |
| **جدول 3.5:** | الخسائر البشرية في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين 2000/9/28 – 2004/7/15 | **37** |
| **جدول 4.5:** | عدد التجمعات وعدد المدارس وعدد الطلبة المتأثرون نتيجة بناء جدار الضم والتوسع، من 2000/9/28–2004/7/15 | **38** |
| **جدول 1.6:** | عدد شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة للفترة من 29 أيلول 2000–30 حزيران 2004 | **40** |
| **جدول 2.6:** | عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإصابة والسنة للفترة من 29 أيلول 2000–30 حزيران 2004 | **41** |
| **جدول 1.7:** | عدد الأسر والأفراد الذين تم تهجيرهم حسب المحافظة، آذار، 2004 | **44** |
| **جدول 2.7:** | عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة (كلياً أو جزئياً) والمنشآت التي تم إغلاقها في التجمعات التي يمر فيها جدار الضم والتوسع حسب المحافظة، آذار 2004 | **45** |
| **جدول 1.8:** | حركة الواردات والصادرات من والى فلسطين للأعوام 1999 – 2002 | **49** |

# قائمة الأشكال


| الشكل | | الصفحة |
|---|---|---|
| **الشكل 1.2:** | الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات منتصف عام 2004 | **18** |
| **الشكل 2.2:** | معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية، (1997، 1999) | **19** |
| **الشكل 1.3:** | التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب مصدر الدخل، الربع الثاني 2004 | **23** |
| **الشكل 2.3:** | التوزيع النسبي للأسر حسب تلقي مساعدات والمنطقة، الربع الثاني 2004 | **25** |
| **الشكل 1.4:** | نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس: الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004 | **29** |
| **الشكل 2.4:** | توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثاني 2004 | **30** |
| **الشكل 3.4:** | توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثاني 2004 | **30** |
| **الشكل 4.4:** | معدل الأجر اليومي والأجر الوسيط اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر حسب مكان العمل، الربع الثاني 2004 | **32** |
| **الشكل 5.4:** | التوزيع النسبي للأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب السبب، الربع الثاني 2004 | **33** |
| **الشكل 1.7:** | مساحة الأراضي المصادرة في التجمعات التي تأثرت بجدار الضم والتوسع حسب المحافظة، آذار 2004 | **44** |
| **الشكل 1.8:** | نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع عام 1999 | **48** |
| **الشكل 2.8:** | قيمة الصادرات والواردات في الأراضي الفلسطينية حسب السنة (بالمليون دولار) | **50** |
| **الشكل 3.8:** | الرقم القياسي العام في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والسنة | **51** |
| **الشكل 4.8:** | القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والسنة | **52** |
| **الشكل 5.8:** | التغير النسبي لأهم مؤشرات النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، مقارنة مع الربع الثاني 2000، حسب الربع. | **53** |
| **الشكل 6.8:** | أهم المؤشرات الرئيسية لرخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية حسب السنة | **54** |

# ملخص تنفيذي

سعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 إلى بناء نظام إحصائي، بهدف توفير المؤشرات الإحصائية لمراقبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وقياس أثر الإجراءات الإسرائيلية المختلفة عليها.

يعرض هذا التقرير أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبالتحديد أثرها على توزيع السكان وخصائصهم الديمغرافية، الأوضاع المعيشية للأسر والأفراد ومستويات الفقر، قطاع التعليم، قطاع الصحة، سوق العمل، الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته.

يلاحظ من خلال البيانات التي يعرضها التقرير أن المجتمع الفلسطيني يعاني من مشاكل عديده، ومنها كثافة سكانية مرتفعة، معدلات بطالة مرتفعة، ارتفاع معدلات الفقر، صعوبة في الوصول إلى المدارس والجامعات والمرافق الصحية، تدمير في المباني والمنشآت والبنية التحتية، خسائر في الاقتصاد الفلسطيني.

في ظل استمرار الإجراءات الإسرائيلية من جهة، ومنها هدم وتدمير للمباني والمنشآت وخدمات البنية التحتية، مصادرة الأراضي، قتل وجرح المواطنين، إعاقة حركة المواطنين أمام الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. من جهة أخرى وفي ظل عدم توفر برامج الإغاثة والمساعدة الدائمة التي تساعد في حل المشاكل بصورة دائمة، والامكانيات المحدوده للاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته على مواجهة هذه المشاكل، من المتوقع استمرار وجود هذه المشاكل وتفاقمها وإبقاء الشعب الفلسطيني ضمن دائرة المعاناة اليومية.

الفصل الأول

# مقدمة

يولـــي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني متابعة ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأسرة الفلسطينية أهمـــية كبـــيرة، من خلال توفير المؤشرات الاحصائية التي تخدم أهداف التنمية وتحسين ظروف الحياة، نظرا لاستمرار معانـــاة الشـــعب الفلســـطيني وبشـــكل متسارع منذ أيلول 2000 نتيجة للإجراءات الاسرائيلية المتمثلة باغلاق المناطق الفلســـطينية وفـــرض الحصـــار ومنع التجول وتدمير البنية التحتية لمختلف قطاعات الخدمات، فقد أدى ذلك إلى تدهور الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، فقد ارتفعت نسبة البطالة وانتشار الفقر وفقدان الأمن الاجتماعي والسياسي والشخصي، لهذا بادر الجهاز إلى بدء العمل على بناء نظام مراقبة اجتماعي، اقتصادي بيئي، بهدف توفـــير البـــيانات الحديـــثة حول الواقع الراهن لصانعي السياسات والمخططين لتمكينهم من رسم الخطط وتعديل وتطوير البرامج وفق الاولويات والامكانات البشرية والمالية المتاحة.

يســـتند نظام المراقبة على استخدام قواعد البيانات في المواضيع المختلفة والتي حرص الجهاز على توفيرها، بالإضافة إلـــى تنفـــيذ المســـوح الأســـرية المتخصصـــة لاســـتكمال جمـــع البـــيانات عن فئات محددة في المجتمع الفلسطيني (Vulnerable groups) وهي في الغالب النساء والأطفال بالإضافة إلى بعض الفئات مثل الفقراء والعاطلين عن العمل وجـــرحى ومعاقي الانتفاضة. سيتيح نظام المراقبة الفرصة لصانعي القرار والمهتمين من الباحثين والمؤسسات الدولية مـــن صـــياغة السياسات وتحديد الاولويات والاحتياجات وتحديد طبيعة التدخلات اللازمة (Interventions) للحد من التدهور في مختلف مجالات الحياة.

نفـــذ الجهـــاز مـــنذ بداية عام 2001 مسحاً أسريا دوريا وبشكل ربعي لدراسة أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصـــادية للأســـرة الفلســـطينية، وقد تم تنفيذ تسع دورات آخرها في (الربع الثاني من عام 2004)، كما تم تنفيذ مسح متخصـــص حـــول الواقـــع الـــتغذوي للأطفـــال دون الخمـــس ســـنوات، بالإضـــافة إلـــى تنفـــيذ مســـح الفقر 2003 Poverty Rapid Assessment Survey، وكذلـــك تنفـــيذ مسح عمل الأطفال 2003، وكذلك مسح القوى العاملة الذي ينفذ بشكل دوري مستمر بشكل ربعي وغيرها من المسوح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتخصصة.

يهـــدف الجهـــاز مـــن وراء تنفيذ هذه الأنشطة الى جمع بيانات وتوفيرها واتاحتها لجميع المعنيين حول خسائر المجتمع الفلســـطيني الاقتصـــادية والاجتماعية والبشرية، والمساعدات التي تتلقاها الأسر (نوعها وقيمتها ومصدرها)، ومستويات المعيشـــة للأسر (الدخل والإنفاق)، والحاجة إلى المساعدات، وصمود الأسرة ماديا وكيفية ممارسة حياتها اليومية في ظل الظـــروف الراهـــنة، وأثر جدار الضم والتوسع على السكان الفلسطينيين وتغيير مكان السكن كنتيجة مباشرة للإجراءات الإسرائيلية.

### 1.1: أهداف التقرير

يهـــدف الجهـــاز إلى توثيق وتعميم نتائج المسوح وقواعد البيانات من خلال تبويبها وجدولتها وعرضها في هذا التقرير ليشـــكل أحـــد الأدوات التي تستخدم في عمليات المراقبة والتخطيط، وكذلك تزويد المخططين والمهتمين وصناع القرار بالمؤشرات المتوفرة والمتعلقة ببرامج العمل المختلفة.

### 1.2: هيكلية التقرير

يـــتألف الـــتقرير من ثمانية فصول تشكل مجمل مادة التقرير، يستعرض الفصل الأول مـــن هذا التقرير مقدمة وخلفية عامـــة حول نظام المراقبة الاحصائية للأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني وهيكلية التقرير. يتضمن الفصل الثاني بيانات الواقع الديموغرافي. فـــي حين يستعرض الفصل الثالث ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلســـطينية، ويعـــرض الفصـــل الـــرابع واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية، أما الفصل الخامس فيعرض اثر الاجـــراءات الاســـرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية، في حين يعرض الفصل السادس اثر الاجراءات الاســـرائيلية على قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية. وقد خصص الفصل السابع لدراسة اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات والاسر الفلسطينية، اما الفصل الثامن فيستعرض الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

# الواقع الديموغرافي في الأراضي الفلسطينية

## 1.2: حجم السكان وتوزيعه

بلـــغ عـــدد السكان المقدر في الربع الثاني من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 3.805 مليون نسمة، منهم 1.928 مليون ذكر و 1.877 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكر لكل مائة أنثى. يتوزعون بواقع 2.408 مليون في الضـــفة الغربـــية، مـــنهم 1.221 ملـــيون ذكر و1.187 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.8 ذكر لكل مائة أنثى. وحوالي 1.397 مليون في قطاع غزة منهم 707 ألف ذكر و690 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.5 ذكر لكل مائة أنثى.

فـــي حين قدر عدد السكان المقدر في الربع الأول من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 3.767 مليون نسمة، منهم 1.909 ملـــيون ذكر و 1.858 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكر لكل مائة أنثى. يتوزعون بواقع 2.385 ملـــيون في الضفة الغربية، منهم 1.209 مليون ذكر و1.176 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.9 ذكر لكل مائة أنـــثى. وحوالي 1.382 مليون في قطاع غزة منهم 699 ألف ذكر و683 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.3 ذكر لكل مائة أنثى.

يتوزع السكان الفلسطينيون حسب نوع التجمع في الربع الثاني 2004 في الحضر والريف ومخيمات اللاجئين، فقد شكل سكان الحضر ما نسبته 56.4% من إجمالي السكان، بينما بلغت النسبة في الريف ومخيمات اللاجئين 28.5%، 15.1% على التوالي.

### 1.1.2: كثافة سكانية مرتفعة في الأراضي الفلسطينية

الكـــثافة الســـكانية للأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، ويعود ذلك لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على نسبة كبيرة من الأراضي الفلسطينية، وستستمر الكثافة السكانية بالارتفاع مع استمرار سياسة مصادرة الأراضي لتوسيع وبناء المستوطنات الإسرائيلية ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى شق الطرق لاستخدام المســـتوطنين الإســـرائيليين وإغـــلاق الأراضي وتحويلها إلى مناطق عسكرية، يتركز حوالي 1.4 مليون فلسطيني في مســـاحة لا تـــتجاوز (365 كـــم$^2$) معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من قراهم وبلداتهم التي احتلت عام 1948، ويـــتوقع أن يـــتزايد العدد بشكل كبير نتيجة للزيادة الطبيعية المرتفعة التي يتسم بها المجتمع الفلسطيني، وكذلك تـــناقص المســـاحات التـــي تخضـــع للسيطرة الفلسطينية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية على أرض الواقع. بلغت الكثافة السكانية المقدرة في الربع الثاني من العام 2004 نحو 632 فرد/كم$^2$ في الأراضي الفلسطينية، بواقع 426 فرد/كم$^2$ في الضفة الغربية مقابل 3,829 فرد/كم$^2$ في قطاع غزة.

### 2.1.2: المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي

يبين الهرم السكاني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في الأراضي الفلسطينية مجتمع فتي، حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني المتمـــثلة بالأفـــراد صـــغار السن دون الخامسة عشرة من العمر والذين يشكلون نسبة مرتفعة مقارنة بالفئات العمرية الأخـــرى. حيث أظهرت البيانات أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة

الغربـــية، فقد قدرت نسبة الأطفال دون الخامسة مـــن العمر في الربع الثاني من العام 2004 في الأراضي الفلسطينية 17.6% مـــن مجمـــل السكان، تتوزع بواقع 16.7% و19.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقدرت نســبة الأفـــراد فـــي الفـــئة العمـــريـــة (0–14) سنة للربع نفسه بحوالي 45.9% من مجمل السكان فـــي الأراضي الفلســـطينية، بـــــواقع 44.1% في الضفة الغربية و48.9% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر حيث قدرت هذه النسبة في الربع الثاني من العام 2004 بحوالي 3.1% في الأراضي الفلسطينية بواقع 3.3% في الضفة الغربية و2.6% في قطاع غزة. ويلاحظ من خلال المقارنة مع تقديرات السكان للربع الأول مـــن العـــام 2004 بأنـــه لـــم يطرأ تغيير ملحوظ على هذه النسب حيث بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة مـــن العمر 17.7% من مجمل السكان تتوزع بواقع 16.7% و19.1% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وقدرت نسبة الأفـــراد فـــي الفئة العمريـــة (0–14) سنة للربع نفسه بحوالي 45.9% من مجمل السكان فـــي الأراضي الفلسطينية، بـــــواقع 44.2% في الضفة الغربية و49.0% في قطاع غزة. ويلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر حيث قدرت هذه النسبة لنفس الفترة بحوالي 3.1% في الأراضي الفلسطينية بواقع 3.3% في الضفة الغربية و2.6% في قطاع غزة.

**شكل 1.2: الهرم السكاني في الأراضي الفلسطينية تقديرات الربع الثاني من العام، 2004**

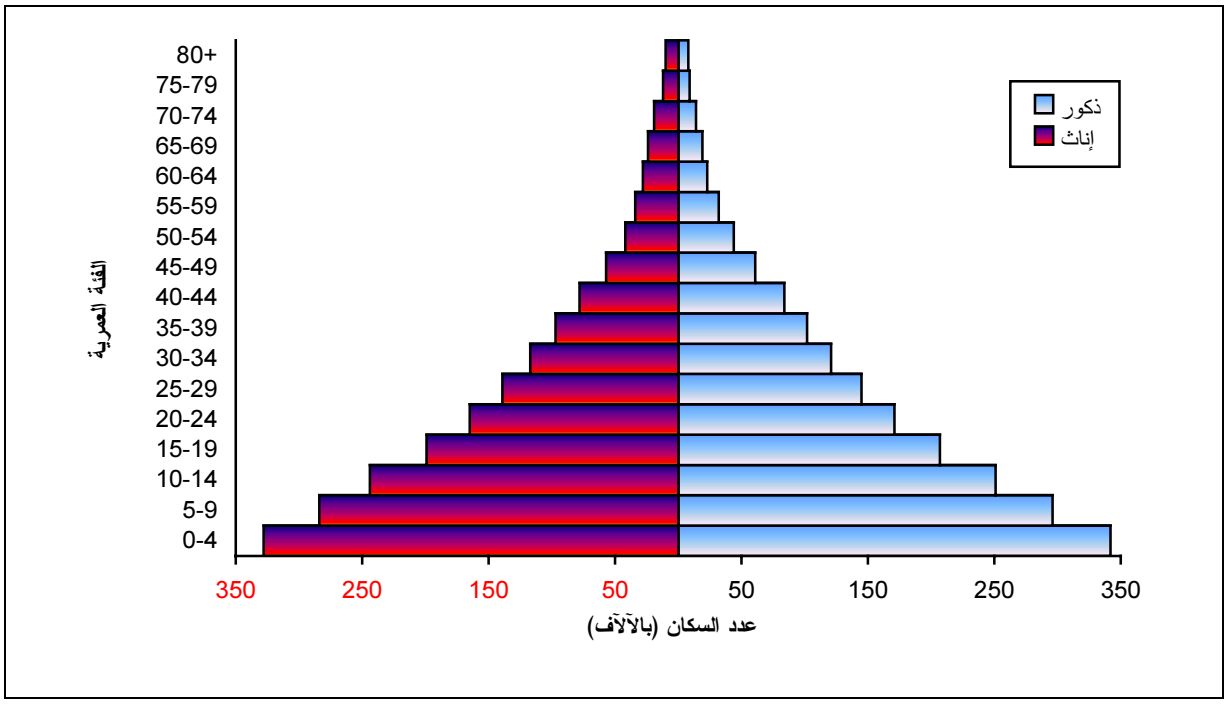


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** الإسقاطات السكانية – تقديرات منقحة (بيانات غير منشورة). **رام الله – فلسطين.**

### 2.2: الخصوبة[1]

تعتبر الخصوبة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة (5.9 مولود عام 1999) مقارنة بالمستويات السائدة في الدول الأخرى خصوصـــا العربـــية منها فقد بلغت 4.4 مولود في الأردن لعام 2000، وفي مصر 3.3 مولود. يرجع الباحثين أسباب ارتفـــاع مستويات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية إلى الزواج المبكر خاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني.

تشير البيانات إلى أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال العقد الأخير من القرن الماضي، فاستناداً إلى بيانات التعداد العـــام للسكان والمساكن والمنشآت –1997 بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية 6.04 مولود بواقع 5.6 مولـــود في الضفة الغربية و6.9 مولود في قطاع غزة. وانخفضت في العام 1999 في الأراضي الفلسطينية إلى 5.9 مولود، حيث بلغت في الضفة الغربية وقطاع غزة 5.5 و6.8 مولود على التوالي، وذلك بناءً على نتائج المسح الصحي 2000.

**شكل 2.2: معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية، (1997، 1999)**

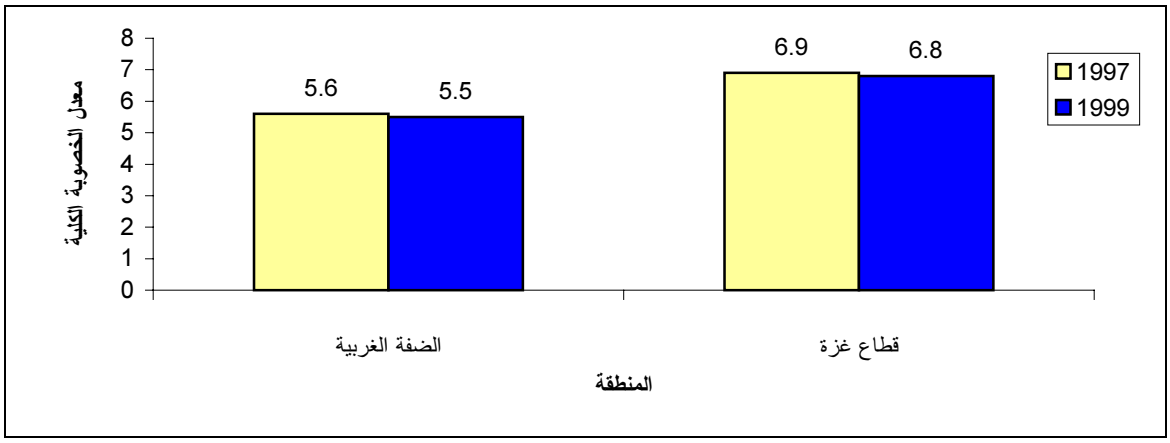


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000.** المسح الصحي – 2000، النتائج الأساسية. **رام الله – فلسطين.**

### 3.2: الهجرة[2]

مـــن الواضـــح أن هناك تأثيراً لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية على رفع معدلات الهجرة الداخلية، حيث تشير بيانات الـــتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت عام 1997 أن 29.1% مـــن إجمالي المهاجرين هجرة داخلية هاجـــروا بعد قـــيام الســـلطة الوطنـــية الفلسطينية أي خلال الفترة (1994–1997)، مقابـــل 17.2% خـــلال الفترة 1990–1993، وتشكل الإناث أعلى نسبة من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية (58.6%) مقابل 41.4% للذكور، وغالباً ما يعود ارتفاع نســـبة هجـــرة الإنـــاث الداخلية إلى الزواج وانتقال الزوجة من مكان سكنها المعتاد إلى مكان الإقامة المعتاد لزوجها. وتتســـم خصائص المهاجرين الفلسطينيين هجرة داخلية بأنها تتأثر بالتركيب العمري، فقد بلغت نسبة المهاجرين داخلياً ممن تقل أعمارهم عن 15 سنة 18.0%، وبين الأفراد 15–40 سنة 54.8% في حين اقتصرت نسبة من تزيد أعمارهم

[1] الخصـــوبة هي: الأداء التكاثري (التناسلي) الفعلي للفرد أو الزوجين أو المجموعة أو السكان. (العدد الفعلي الذي أنجبته المرأة من المواليد طوال فترة حياتها الإنجابية) أو المجتمع.

[2] الهجرة هي انتقال الشخص أو الأسرة كاملة من تجمع سكاني إلى آخر أو من دولة إلى أخرى، أي بشرط أن يجتاز الفرد حدود هذا التجمع أو الدولة وإقامة أو ينوي الإقامة في مكان الوصول سنة أو اكثر حتى لو تخللها فترات زيارة بسيطة إلى مكان آخر.

عن 65 سنة من إجمالي المهاجرين هجرة داخلية حوالي 5.7% فقط. وغالباً ما يتم انتقال الأفراد كبار السن إلى مكان إقامة جديد بسبب مرافقة الأهل في حين ينتقل الأفراد 15–40 سنة بسبب العمل أو الزواج.

**1.3.2: الهجرة العائدة إلى الأراضي الفلسطينية**

بلغت نسبة الأفراد في الأراضي الفلسطينية الذين كان لهم مكان إقامة معتاد سابق خارج الأراضي الفلسطينية 10.5% من مجمل السكان وذلك في عام 1997، وشكلت نسبة العائدين إلى الضفة الغربية 65.3% من مجمل العائدين مقابل 34.7% لقطاع غزة. وتظهر النتائج أن ما يقارب من نصف العائدين من الخارج عادوا بعد قدوم السلطة الوطنية حيث بلغت نسبتهم 48.5% من مجمل الذين لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية، والباقي عادوا قبل قدوم السلطة. وترتفع نسبة الذكور عن الإناث ممن لديهم مكان إقامة سابق خارج الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الذكور 53.6% مقابل 46.4% للإناث وقد يعود هذا الفرق بين الجنسيين إلى عودة الكثير من الأفراد الذكور مع قيام السلطة الوطنية الفلسطينية دون عائلاتهم، أو لعودة الفلسطينيين الذكور الذين تركوا الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية بسبب الدراسة أو العمل خارج الأراضي الفلسطينية.

# ظروف ومستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية

## 1.3: دخل الأسرة

تعتمد الأسر الفلسطينية بشكل أساسي على الدخل الشهري[1] في توفير الظروف المعيشية المناسبة وسد حاجاتها الأساسية، إلا انه من الملاحظ أن الدخل الشهري الوسيط قد تراجع بمقدار كبير من خلال مقارنة الفترة التي سبقت انتفاضة الأقصى بقليل والربع الثاني من العام 2004. تشير البيانات إلى أن الدخل الوسيط قد انخفض بمقدار 20.0% في قطاع غزة و 33.3% في الضفة الغربية، وأن 69.4% من الأسر في قطاع غزة تعتمد على هذا الدخل لتعزيز صمودها الاقتصادي مقارنة مع 82.3% من الأسر في الضفة الغربية. سيؤدي ذلك الانخفاض إلى زيادة تردي الوضع الاقتصادي وزيادة أعداد الفقراء وانخفاض مستويات المعيشة وفقدان الأمن الغذائي والاجتماعي بصورة كبيرة في المجتمع الفلسطيني. ويمكن أن يعزى تردي الأوضاع الاقتصادية بشكل رئيسي في الأراضي الفلسطينية إلى الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على الشعب الفلسطيني، حيث فقد الكثير من العمال الفلسطينيين وظائفهم في قطاعات العمل الإسرائيلية أو تقلصت امتيازاتهم فيها، ومن جهة أخرى لم يستطع كل من القطاع الخاص الفلسطيني والقطاع العام سد الفجوة أو حتى المحافظة على تشغيل العمالة الرئيسية خصوصاً في القطاع الخاص.

**جدول 1.3: دخل الأسرة الوسيط الشهري، الدورة التاسعة: نيسان–حزيران، 2004**

| المنطقة | الدخل (الوسيط) الشهري | | نسبة انخفاض الدخل | نسبة الأسر التي تعتمد على دخل الأسرة الشهري للصمود اقتصاديا |
|---|---|---|---|---|
| | قبيل الانتفاضة | الربع الثاني، 2004 | | |
| الأراضي الفلسطينية | 2,500 | 1,600 | 36.0 | 78.0 |
| الضفة الغربية | 3,000 | 2,000 | 33.3 | 82.3 |
| قطاع غزة | 1,500 | 1,200 | 20.0 | 69.4 |

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة التاسعة: نيسان–حزيران 2004. **رام الله–فلسطين.**

## 2.3: الفقر

تشير البيانات إلى أن نسبة الأسر الفقيرة (دون خط الفقر المكافئ) في الأراضي الفلسطينية ما زالت مرتفعة الأمر الذي ينبئ بحالة خطيرة، فقد بلغت نسبة هذه الأسر 58.1% وذلك في الربع الثاني من العام 2004، حيث انخفضت بمقدار 12.0% على مستوى الأراضي الفلسطينية مقارنة بالربع الأول من العام 2004. تشير البيانات إلى أن عدد الفقراء ما زال كبيراً، حيث بلغ عدد الفقراء في الأراضي الفلسطينية في الربع الثاني من العام 2004 (2,213,000 فردا) مقارنة بـ (2,682,000 فردا) خلال الربع الأول من العام 2004.

يمكن أن يعزى السبب في تفاقم الفقر في المجتمع الفلسطيني في هذه المرحلة إلى عدة أسباب منها ارتفاع معدلات البطالة وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التكيف مع هذه المرحلة الصعبة الناجمة عن الإجراءات الإسرائيلية المفروضة على نمط الحياة الفلسطينية منذ نهاية أيلول 2000، فالعدد الكبير من العمال الفلسطينيين الذين فقدوا أعمالهم

[1] الدخل الشهري هو عبارة عن جميع المبالغ النقدية والعينية التي حصل عليها أفراد الأسرة من جميع مصادر الدخل خلال شهر.

فـــي سوق العمل الإسرائيلية وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني ساهمت بشكل كبير في تفاقم حالة الفقر، أضف إلـــى ذلك عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على استيعاب الأيدي العاملة الفلسطينية المتراكمة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، فقد أصبحت قدرتهما على استيعاب فائض العمالة محدودة جداً.

**جدول 2.3: توزيع الأسر وعدد أفرادها دون خط الفقر المكافئ حسب المنطقة، الربعين الثاني والثالث 2003 والربعين الأول والثاني 2004**

| المنطقة | الربع الثاني 2003 | | الربع الثالث 2003 | | الربع الأول 2004 | | الربع الثاني 2004 | | مقدار التغير في نسبة الأسر الفقيرة بين الربع الأول والثاني 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | نسبة الأسر | عدد الأفراد | نسبة الأسر | عدد الأفراد | نسبة الأسر | عدد الأفراد | نسبة الأسر | عدد الأفراد | |
| الأراضي الفلسطينية | 63.3 | 2,483,000 | 62.3 | 2,456,000 | 66.0 | 2,682,000 | 58.1 | 2,213,000 | -7.9 |
| الضفة الغربية | 53.7 | 1,380,600 | 51.8 | 1,324,000 | 61.6 | 1,590,000 | 51.8 | 1,268,000 | -9.8 |
| قطاع غزة | 83.6 | 1,102,400 | 83.4 | 1,132,000 | 75.8 | 1,092,000 | 70.6 | 945,000 | -5.2 |

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة التاسعة: نيسان–حزيران 2004. **رام الله–فلسطين.**

### 3.3: مصادر الدخل

بينـــت النتائج أن 30.7% من الأسر في الأراضي الفلسطينية اعتمدت على الأجور والرواتب التي مصدرها العمل في القطـــاع الخـــاص كمصـــدر دخل رئيسي لها خلال الربع الثاني 2004، بينما أفاد 14.2% من الأسر أنها تعتمد على مشاريع الأسرة مقارنة مع 19.9% تعتمد على أجور ورواتب القطاع العام كمصدر دخل رئيسي لها.

أما على مستوى المنطقة، فقد اعتمد (35.5%) من الأسر في الضفة الغربية على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، واعتمد (14.7%) من الأسر على مشاريع الأسرة ، و(16.2%) على الأجور والرواتب من الحكومة، وأجور ورواتب مـــن قطاعـــات العمـــل الإســـرائيلية (بواقع 10.7%)، أما في قطاع غزة فقد اعتمد (27.6%) من أسر على الأجور والرواتـــب مـــن الحكومـــة، و(21.0%) من الأسر اعتمدت على الأجور والرواتب من القطاع الخاص، و(13.2%) اعـــتمدت علـــى مشـــاريع الأسرة، و(11.9%) اعتمدت على التحويلات من داخل الأراضي الفلسطينية كمصدر دخل رئيسي لها.

**شكل 1.3: التوزيع النسبي للأسر في الأراضي الفلسطينية حسب مصدر الدخل، الربع الثاني 2004**

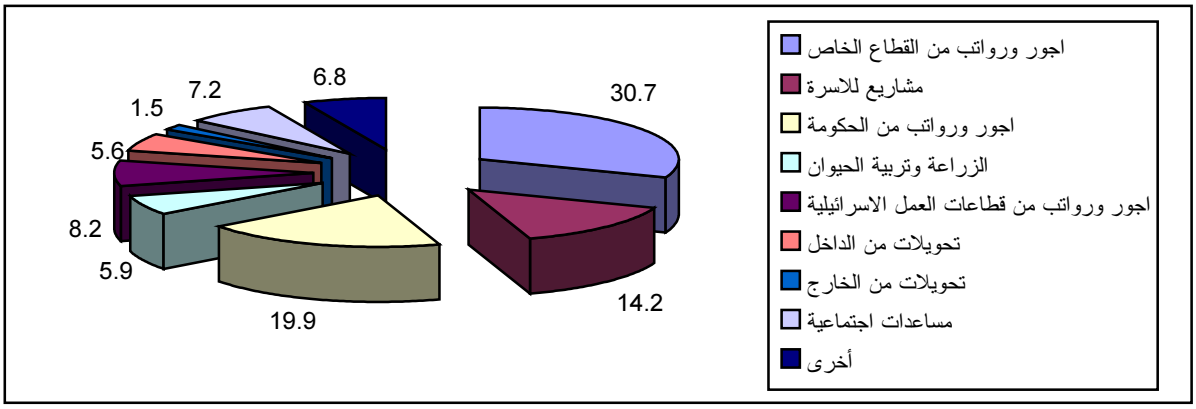


**المصـــدر: الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة التاسعة: نيسان– حزيران 2004. **رام الله–فلسطين.**

## 4.3: إنفاق الأسرة

بســـبب الأوضـــاع الاقتصـــادية المـــتردية للأسر الفلسطينية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية المتمثلة بالحصار والتجويع، اضطرت الأسر الفلسطينية إلى تخفيض نفقاتها بشكل عام، حيث تشير البيانات إلى أن 58.2% من الأسر على مستوى الأراضـــي الفلسطينية قد انخفض إنفاقها على المواد الاستهلاكية الأساسية خلال 12 شهر الماضية وذلك بالاستناد إلى بـــيانات الـــربع الثاني من العام 2004، مع ملاحظة تحسن طفيف مقارنة مع بيانات الربع الأول من العام 2004 حيث كانت النسبة 60.3%، ويلاحظ ازدياد في نسبة الأسر التي انخفضت نفقاتها في قطاع غزة خلال الربع الثاني من العام 2004 (55.4%) مقارنة مع (52.7%) للربع الأول من العام 2004.

**جدول 3.3: الأسر التي انخفضت نفقاتها خلال 12 شهر الماضية ومؤشرات أخرى حسب المنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الأول والثاني 2004**

| تخفيض النفقات | المنطقة | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأراضي الفلسطينية | | | الضفة الغربية | | | قطاع غزة | | |
| | الربع الثالث 2003 | الربع الأول 2004* | الربع الثاني 2004* | الربع الثالث 2003 | الربع الأول 2004* | الربع الثاني 2004* | الربع الثالث 2003 | الربع الأول 2004* | الربع الثاني 2004* |
| الأسر التي انخفضت نفقاتها | 62.3 | 60.3 | 58.2 | 69.9 | 64.1 | 59.5 | 47.1 | 52.7 | 55.4 |
| **تغيير نمط الاستهلاك/تخفيض النفقات على:** | | | | | | | | | |
| نوعية الطعام | 76.0 | 98.1 | 95.1 | 69.9 | 97.4 | 93.2 | 94.0 | 99.6 | 98.8 |
| كمية الطعام | 59.2 | 87.4 | 86.0 | 51.5 | 82.6 | 85.6 | 82.1 | 97.9 | 86.6 |
| **تخفيض النفقات على مواد أساسية أخرى:** | | | | | | | | | |
| الغذاء | 87.1 | 89.7 | 87.9 | 83.6 | 86.6 | 84.7 | 97.4 | 97.1 | 94.9 |
| الصحة | 43.2 | 66.8 | 58.9 | 39.5 | 61.6 | 48.5 | 54.3 | 79.4 | 81.1 |
| التعليم | 43.7 | 58.4 | 52.7 | 42.3 | 56.1 | 43.0 | 48.0 | 63.9 | 73.3 |

**المصـــدر: الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة السادسة: تموز–أب 2003. **رام الله–فلسطين.**

***الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة التاسعة: نيسان–حزيران 2004. **رام الله–فلسطين.**

### 5.3: استراتيجيات الصمود الاقتصادي للأسر الفلسطينية

لـــم تجـــد الأســـر الفلسطينية أمام كل تلك الإجراءات الإسرائيلية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إلا أن ترتب أولوياتها وتـــنظمها لتجد سبيلها للصمود والثبات أمام استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي استهدفت أنماط وظروف حياة الإنسان الفلســـطيني، وقـــد لجـــأت الأسر إلى عدة طرق بهدف التكيف والصمود، تشير البيانات إلى أن 78.0% من الأسر في الأراضـــي الفلســـطينية قد لجأت إلى الاعتماد على دخل الأسرة الشهري للتمكن من الصمود خلال 12 الشهر السابقة، تـــتوزع بواقـــع 82.3% في الضفة الغربية و69.4% في قطاع غزة وذلك بالاستناد إلى بيانات الربع الثاني من العام 2004، أمـــا نســـبة الأســـر التي اعتمدت على الاستدانة من أفراد آخرين فقد بلغت 53.9% من الأسر في الأراضي الفلســـطينية خـــلال الـــربع الثاني من عام 2004. ويوضح الجدول التالي نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصادياً خلال 12 شهر الماضية.

**جدول 4.3: نسبة الأسر حسب الإجراءات التي اتخذتها للصمود اقتصاديا خلال 12 شهر الماضية والمنطقة، الربع الثالث 2003، والربعين الأول والثاني 2004**

| استراتيجيات الصمود الاقتصادي | المنطقة | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأراضي الفلسطينية | | | الضفة الغربية | | | قطاع غزة | | |
| | الربع الثالث 2003 | الربع الأول 2004* | الربع الثاني 2004* | الربع الثالث 2003 | الربع الأول 2004* | الربع الثاني 2004* | الربع الثالث 2003 | الربع الأول 2004* | الربع الثاني 2004* |
| الاعتماد على دخل الأسرة الشهري | 76.8 | 75.4 | 78.0 | 74.1 | 73.6 | 82.3 | 82.2 | 78.9 | 69.4 |
| تخفيض النفقات | 69.4 | 61.3 | 58.7 | 74.4 | 65.3 | 59.5 | 59.4 | 53.4 | 57.1 |
| تأجيل دفع الفواتير | 61.2 | 68.5 | 69.4 | 68.6 | 69.7 | 70.8 | 46.3 | 66.2 | 66.7 |
| الاستدانة من أفراد | 37.4 | 54.1 | 53.9 | 41.3 | 52.8 | 50.1 | 29.5 | 56.8 | 61.5 |
| الحصـــول على المساعدة من الأهل والأصدقاء | 21.6 | 21.1 | 22.8 | 21.6 | 21.0 | 21.1 | 21.6 | 21.3 | 26.2 |
| استخدام المدخرات | 36.4 | 26.6 | 24.6 | 39.6 | 28.1 | 24.1 | 29.9 | 23.5 | 25.7 |

**المصـــدر: الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة السادسة: تموز–أب 2003. **رام الله–فلسطين.**

***الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني، 2004.** مســـح اثـــر الإجـــراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة التاسعة: نيسان–حزيران 2004. **رام الله–فلسطين.**

### 6.3: المساعدات الإنسانية

أشـــارت النـــتائج إلـــى أن 21.2% من الأسر أو أحد/بعض أفرادها (128,000 أسرة) في الأراضي الفلسطينية تلقوا مساعدات خلال الربع الثاني من العام 2004، وقد توزعت هذه النسبة بواقع 18.2% في الضفة الغربية، و27.2% في قطـــاع غزة. بينما أشارت النتائج إلى أن 71.8% من الأسر (435,000 أسرة) في الأراضي الفلسطينية أكدت حاجتها للمساعدة بغض النظر عن تلقيها المساعدة، (بواقع 71.7% في الضفة الغربية، و71.9% في قطاع غزة).

**شكل 2.3: التوزيع النسبي للأسر حسب تلقي مساعدات والمنطقة، الربع الثاني 2004**

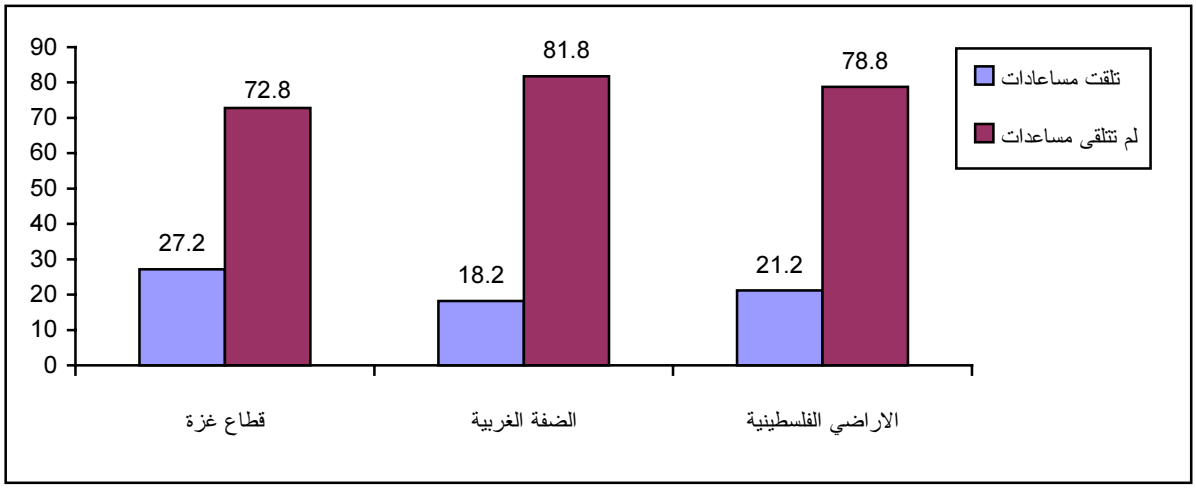


**المصـــدر: الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة التاسعة: نيسان –حزيران 2004. **رام الله–فلسطين.**

وعند سؤال الأسر، التي تلقت مساعدات خلال الربع الثاني 2004، عن قيم هذه المساعدات بالشيكل الإسرائيلي، أشارت النـــتائج إلـــى أن 13.1% من الأسر التي تلقت مساعدات، تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 100 شيكل، و39.5% من الأســـر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 200 شيكل، و58.2% من الأسر تلقت مساعدات إجمالية تقل عن 300 شيكل، بينما 41.8% تلقت مساعدات تزيد عن 300 شيكل.

وفـــيما يـــتعلق بمصادر هذه المساعدات، فقد احتلت مؤسسات السلطة (بما فيها الشؤون الإجتماعية) المركز الأول من حيث عدد مرات تقديم المساعدات بواقع 28.8%، تليها المساعدات المقدمة من وكالة الغوث الدولية بواقع 25.6%، ثم الأهـــل والأقارب بواقع 14.3%، ثم نقابة العاملين بواقع 10.0%، ثم المؤسسات الخيرية والدينية بما فيها لجان الزكاة بواقـــع 8.0%، والهيـــئات الدولـــية والمؤسسات التنموية 4.3%، والفصائل والأحزاب السياسية بواقع 1.4%، وبلغت المســـاعدات المقدمة من الدول العربية، والبنوك المحلية، ولجان الإصلاح المحلية، ومن الأصدقاء والمعارف 7.6%. أما فيما يتعلق بنوع المساعدات المقدمة للأسر، فتشير النتائج إلى أن 52.8% منها كانت مواد غذائية وأن 28.6% منها كانت مبالغ نقدية.

تظهـــر البـــيانات أن المساعدات المقدمة تنحصر في الغذاء والمبالغ النقدية البسيطة، ولا تركز على الاستثمار في بناء المشـــاريع الإنتاجـــية بهدف خلق فرص العمل. فقد أشارت النتائج إلى أن 58.2% من مجمل المساعدات التي تلقتها الأسر على مستوى الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2004 تقل عن 300 شيكل، مقارنه 66.1% خلال الـــربع الأول 2004. كمـــا أن ما نسبته 52.8% من مجموع المساعدات التي تلقتها الأسر خلال الربع الثاني 2004 كانـــت مواد غذائية ، مقابل 54.9% خلال الربع الأول 2004. وعند سؤال الأسر حول حاجات الأسر ذات الأولوية الأولـــى أجـــاب 38.4% مـــن الأسر خلال الربع الثاني 2004 بأن الغذاء يعتبر لهم من الأولويات يليه التشغيل بواقع 19.9% والمال بواقع 18.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية.

## واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية

واجــه ســوق العمــل الفلســطيني بعد فترة وجيزة من بداية انتفاضة الأقصى في أواخر شهر أيلول من العام 2000، انتكاسات عديدة بعد أن كان قد شهد تحسنا ملحوظا قبل تلك الفترة وذلك بسبب التحسن العام في الاقتصاد الفلسطيني، إلا انــه ونتــيجة للحصار الإسرائيلي المشدد على الأراضي الفلسطينية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، فقد تأثر قطاع العمالــة الداخلــية جراء منع المواد الخام اللازمة للصناعة والبناء من الوصول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي إذ تقلص عدد العاملين بنسب متفاوتة في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، خاصــة قطاعات البناء والسياحة والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، وقد أثر الإغلاق على مناحي الحياة وعلى العــائدات التي تتلقاها السلطة الوطنية الفلسطينية من الجانب الإسرائيلي والتي تشكل الجزء الأكبر من مواردها المالية، ومن الجدير ذكره أن الفلسطينيين منذ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 قد اعتمدوا على سوق العمــل الإســرائيلي في استيعاب جزء كبير من فائض العمالة الفلسطينية التي لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من توفير فرص عمل لها، وقد تزايدت درجة الاعتماد بصورة مطردة عبر السنين بسبب السياسات الإسرائيلية التي عملت جاهدة علــى ضرب الاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال ربطه مباشرة بالاقتصاد الإسرائيلي حتى تتمكن من السيطرة على المجتمع الفلسطيني سياسياً واقتصادياً.

فقد 144,932 فلسطينيا أعمالهم جراء الإجراءات الإسرائيلية، منهم حوالي 99,000 ألف كانوا يعملون في سوق العمل الإســرائيلية، حيــث فقــد معظــم هؤلاء أعمالهم بعد أن استغنى عنهم أرباب العمل الإسرائيليين بضغط من الحكومة الإســرائيلية التــي باتت تتخذ إجراءات صارمة بحق أرباب العمل الذين يشغلون العمال الفلسطينيين بالإضافة إلى أن الحكومــة الإسرائيلية رفضت إعطاء الكثيرين منهم التصاريح الخاصة التي تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم دون تعرضهم للخطر والمسائلة القانونية.

**جدول 1.4: مؤشرات القوى العاملة الفلسطينية خلال الفترة 2000-2004، (العدد بالآلاف)**

| مؤشرات القوى العاملة | الفترة | | | | مقدار التغير بين الربع الثالث 2003,2000 | معدل التغير بين الربع الثالث 2003,2000 | مقدار التغير بين الربع الثالث 2000 والربع الأول 2004 | معدل التغير بين الربع الثالث 2000 والربع الأول 2004 | معدل التغير بين الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الثالث 2000 | الربع الثالث 2003 | الربع الأول 2004 | الربع الثاني 2004 | | | | | |
| النشيطون اقتصاديا | 735 | 817 | 816 | 831 | 82 | 11.2 | 81 | 11.0 | 13.1 |
| العاملون | 661 | 624 | 601 | 593 | *37 | *5.6 | *60 | *9.1 | *10.3 |
| العاطلون عن العمل | 74 | 193 | 215 | 238 | 119 | 160.8 | 141 | 190.5 | 221.6 |

*** التغيير بالسالب**

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (دورات مختارة2000-2004). **رام الله-فلسطين.**

لا يمكــن وصف الانتكاسات التي أصابت سوق العمل الفلسطيني إلا بالخطيرة، سواء تلك المتعلقة به مباشرة من حيث عدم قدرته على استيعاب العمالة الفائضة والأجور المتدنية وذلك بسبب كون معظم المشغلين في سوق العمل الفلسطيني مــن المشــغلين الصــغار أي طغيان طابع المنشآت الصغيرة التي تعتبر قدرتها التشغيلية محدودة جدا، أو تلك المتعلقة

بعوامل خارجية والتي تتعلق بالإجراءات الإسرائيلية والتي تمثلت بإعاقة الحركة والوصول لاماكن العمل وطرد العمال وعـــدم إعطاء الكثيرين منهم للتصاريح اللازمة، حيث أدى ذلك كله إلى تضرر الفرد الفلسطيني بشكل خاص والمجتمع الفلسطيني بشكل عام الأمر الذي أدى وبسبب ارتفاع معدلات البطالة إلى تفاقم حدة الفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل يـــنذر بالخطـــر، إذ لا يمكن الوقوف عند تلك الأمور بدون اتخاذ كافة السبل الكفيلة للسيطرة ولو بحد أدنى على تفاقم الأمـــور وانحدارهـــا نحو الأسوأ، حيث من الضروري هنا اتخاذ إجراءات بديلة أو إعادة هيكلة بعض الإجراءات على اكـــثر مـــن صعيد، فمن جهة يمكن اتخاذ إجراءات تخص إعداد برامج وتطوير أطر التدريب المهني والتعليم الجامعي حســـب متطلـــبات ســـوق العمـــل الفلسطيني وكذلك الاهتمام بالتنمية المستدامة كأساس للتشغيل السليم من خلال إقامة الصندوق الوطني للتنمية والتشغيل.

**1.4: القوة البشرية**[1]

بلغـــت القـــوى البشـــرية ( الأفراد 15 سنة فأكثر) 2,060 ألف فرد، 54.1% من مجموع السكان حيث توزعت بواقع 1,346 ألف فرد في الضفة الغربية أي بنسبة 55.9%، 714 ألف فرد في قطاع غزة بنسبة 51.1% خلال الربع الثاني من العام 2004.

**2.4: القوى العاملة (النشيطون اقتصاديا)**[2]

أشـــارت النتائج الأساسية إلى أن عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع من 735 ألف فرد في الربع الثالث 2000 أي ما قبل الانتفاضة إلى 831 ألف فرد في الربع الثاني 2004.

أما على مستوى المنطقة فقد شهد عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في الربع الثاني 2004 في الضفة الغربية ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفع إلى 572 ألف في حين كانت 506 ألف فرد في الربع الثالث 2000، كذلك ارتفع عدد أفراد القوى العاملة الفلسطينية في قطاع غزة من 229 في الربع الثالث 2000 إلى 259 ألف فرد في الربع الثاني 2004.

أمـــا على مستوى الجنس فقد أشارت النتائج بأن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة إلى مجموع الذكور ضمن سن العمل انخفضت في الربع الثاني 2004 إلى 66.9% مقابل 72.9% في الربع الثالث 2000. كذلك انخفضت مشاركة الإناث في القوى العاملة بشكل طفيف من 13.8% خلال الربع الثالث 2000 إلى 13.4% في الربع الثاني 2004.

وفـــي حـــال تم إضافة الأفراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل إلى المشاركين في القوى العاملة ترتفع نسبة المشاركة في القوى العاملة (التعريف الموسع) لتصل إلى 43.8% في الأراضي الفلسطينية، حيث ترتفع في الضفة الغربية إلى 46.4% وفي قطاع غزة لتصل إلى 39.1% في الربع الثاني 2004.

[1] القوى البشرية هي جميع الأفراد في محافظات الضفة الغربية ومحافظات غزة والذين أتموا 15 سنة فأكثر.

[2] النشيطون اقتصاديا تشمل هذه المجموعة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.

**شكل 1.4: نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس:الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004**

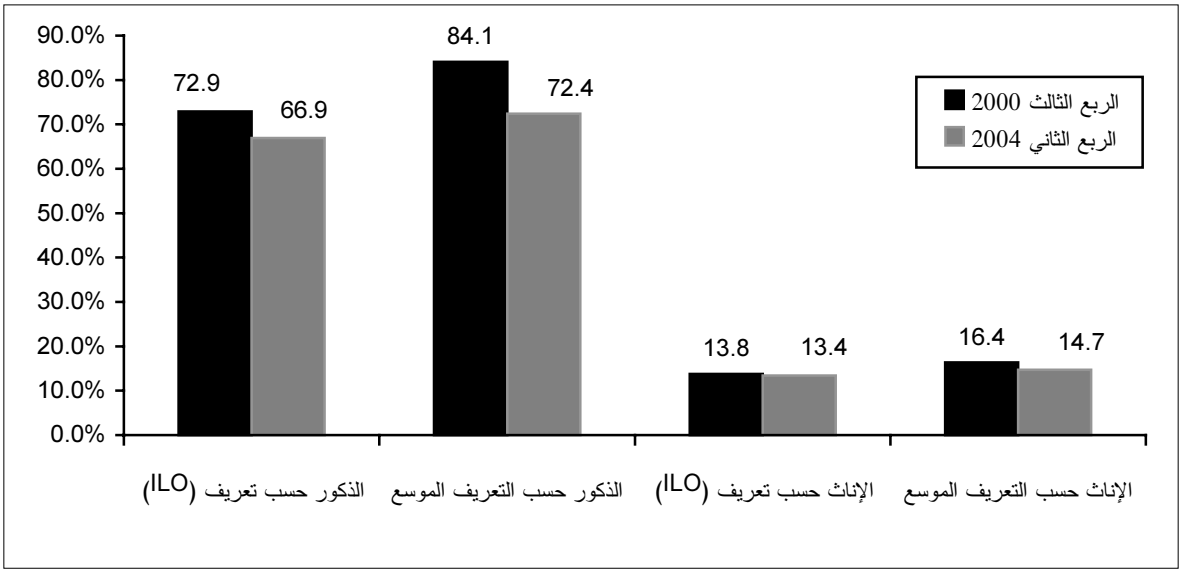


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (دورات مختارة 2000–2004). رام الله–فلسطين.

### 3.4: البطالة[3]

استمر معدل البطالة بالارتفاع منذ العام 2000 مقارنة مع السنوات التي سبقتها ليصل إلى أعلاها 31.3% في العام 2002، في حين بلغ معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية 28.6% في الربع الثاني 2004 مقابل 10.0% في الربع الثالث من العام 2000، يرتفع معدل البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال سنوات 1995–2002، وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 7.5% في الربع الثالث 2000، ليصل إلى 23.6% في الربع الثاني 2004، وكذلك ارتفع بشكل كبير في قطاع غزة من 15.5% في الربع الثالث 2000 ليبلغ 39.7% في الربع الثاني 2004، كما يزيد معدل البطالة بين الإناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع الذكور.

من جهة أخرى شهد عدد العاطلين عن العمل ارتفاعاً حاداً في الربع الثاني 2004 مقارنة مع الربع الثالث 2000، حيث ارتفـــع من 74 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2000 إلى 238 ألف عاطل عن العمل في الربع الثاني 2004 بمعدل ارتفاع 221.6%.

أما توزيع العاطلين عن العمل على مستوى المنطقة، فقد شهد ارتفاعا حادا في الضفة الغربية في الربع الثاني 2004 فقد ارتفع من 38 ألف في الربع الثالث من العام 2000 إلى 135 ألف عاطل عن العمل في الربع الثاني 2004، وقد ارتفع في قطاع غزة بشكل كبير من 36 ألف عاطل عن العمل في الربع الثالث 2000 إلى 103 ألف في الربع الثاني 2004.

من جهة أخرى تفاوتت معدلات البطالة في المحافظات الفلسطينية في الربع الثاني 2004 من محافظة إلى أخرى، فعلى صـــعيد محافظات الضفة الغربية بلغ أدنى معدل للبطالة في محافظات نابلس وسلفيت (21.2%)، ويليها رام الله والبيرة

[3] البطالة تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق.

(22.6%) والخليل (23.3%)، في حين سجلت محافظة جنين ومنطقة طوباس أعلى معدلات بطالة (25.8%). وعلى مستوى محافظات غزة فقد كان أدنى معدل للبطالة في محافظة غزة (36.1%)، ويليها رفح (36.8%)، في حين كان أعلى معدل للبطالة في محافظة خانيونس (46.7%).

تشير البيانات إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل الذكور من 59 ألف فرد في الربع الثالث 2000 إلى 212 ألف فرد في الربع الثاني 2004 بمعدل ارتفاع 259.3% كما وارتفع عدد العاطلين عن العمل الإناث من 15 ألف فرد إلى 26 ألف فرد في الربع الثاني 2004 بمعدل ارتفاع 73.3%.

**4.4 العاملون (العمالة التامة والعمالة المحدودة):**

أشارت النتائج إلى انخفاض نسبة العاملين في الأراضي الفلسطينية في الربع الثاني 2004 مقارنة مع الربع الثالث 2000، فقد انخفضت النسبة من 90.0% إلى 71.4% بمعدل انخفاض 20.7%.

أما على مستوى المنطقة فلقد شهدت نسبة العاملين في الضفة الغربية انخفاضا حادا حيث انخفضت النسبة من 92.5% في الربع الثالث 2000 إلى 76.4% في الربع الثاني 2004 بمعدل انخفاض مقداره 17.4%، كذلك انخفضت نسبة العاملين في قطاع غزة من 84.5% في الربع الثالث 2000 إلى 60.3% في الربع الثاني 2004 بمعدل انخفاض مقداره 28.6%.

**شكل 2.4: توزيع القوى العاملة في الضفة الغربية حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثاني 2004**

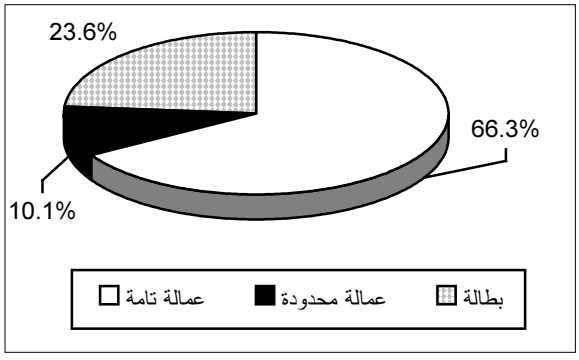


**شكل 3.4: توزيع القوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل، الربع الثاني 2004**

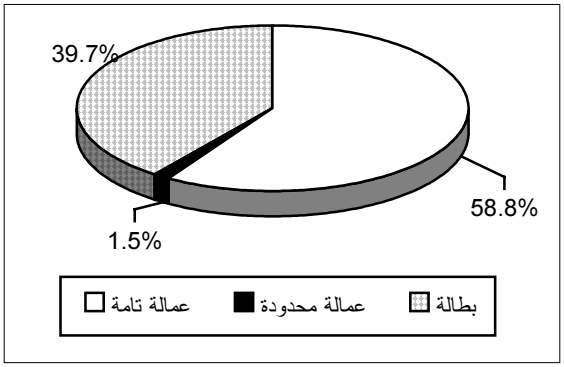


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثاني 2004. **رام الله–فلسطين.**

**5.4: الإعالة الاقتصادية**[4]

تشير النتائج في الربع الثاني 2004 إلى ارتفاع معدل الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية والتي بلغت 6.4 (أي أن كل فرد عامل يقوم بإعالة 6.4 شخص)، مقابل 4.8 في الربع الثالث 2000، حيث ارتفعت من 4.3 إلى 5.5 في الضفة الغربية، وكذلك ارتفعت في قطاع غزة من 5.9 إلى 9.0.

[4] نسبة الإعالة الاقتصادية احتسبت بتقسيم عدد السكان بمن فيهم العاملين على عدد العاملين

**1.5.4 العاملون في القطاع العام:**

بلغـــت نسبة العاملين المستخدمين بأجر في القطاع العام نحو 27.7% في الربع الثالث 2000 مقابل 41.0% في الربع الثاني 2004.

تشير النتائج إلى انخفاض نسبة العاملين في إسرائيل والمستوطنات في الربع الثاني 2004 حيث انخفضت من 22.1% فـــي الربع الثالث 2000 إلى 8.1% في الربع الثاني 2004 (من 146 ألف عامل في الربع الثالث 2000 إلى 48 ألف عـــامل فـــي الربع الثاني 2004 أي بمعدل انخفاض 67.1%)، وهو ما لا يتفق مع الاتجاه العام المتمثل في تزايد نسبة العامليـــن في إسرائيل والمستوطنات خلال سنوات 1995-2000 والتي بلغت 16.2%، 14.1%، 17.1%، 21.7%، 23.0%، 19.6%، على التوالي.

يعتـــبر قطاع البناء والتشييد القطاع الأكثر تشغيلاً في إسرائيل والمستوطنات، حيث تشير النتائج إلى انخفاض كبير في عـــدد العاملين في قطاع البناء والتشييد في الربع الثاني 2004، إذ انخفض عدد العاملين من 81 ألف في الربع الثالث 2000 إلـــى 18 ألف عامل في الربع الثاني 2004 بمعدل انخفاض 77.7%، كما حدث انخفاض في عدد العاملين في قطاع الخدمات والفروع الأخرى من 9 آلاف عامل في الربع الثالث 2000 إلى 6 آلاف عامل في الربع الثاني 2004.

ومـــن الجدير بالذكر أنه لوحظ انخفاض كبير في عدد العاملين في إسرائيل والمستوطنات في قطاع الزراعة والحراجة والصيد بمقدار9 آلاف عامل وانخفاض آخر في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بمقدار 10 الآف عامل وذلك ما بين الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004.

**6.4 الحالة العملية:**

انخفضـــت نسبة العاملين المستخدمين بأجر من 67.6% في الربع الثالث 2000 إلى 57.8% في الربع الثاني 2004، ونلاحظ أن هذه النسبة انعكست على الأفراد الذين بدءوا يتجهون للعمل لحسابهم الخاص مما أدى إلى ارتفاع نسبتهم من 18.1% في الربع الثالث 2000 إلى 26.9% في الربع الثاني 2004.

**7.4 النشاط الاقتصادي:**

انخفضـــت نســـبة العامليـــن فـــي قطاع البناء والتشييد في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير حيث انخفضت النسبة من 21.7% في الربع الثالث 2000 إلى 10.4% في الربع الثاني 2004، وقد شهد الربع الثاني 2004 انخفاضا كبيرا في الضفة الغربية مقارنة مع الربع الثالث 2000، حيث انخفضت النسبة من 24.2% إلى 11.9% في الربع الثاني 2004، كذلك انخفضت في قطاع غزة من 15.9.% في الربع الثالث 2000 إلى 6.4% في الربع الثاني 2004.

يلاحـــظ من توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة في الربع الثاني 2004 أن أعلى نسبة كانت للأفراد الذين يعملون كفنيين مهنيين بنسبة 24.2% ويليها العاملون في الخدمات بنسبة 18.3% ويليها الذين يعملون في الحرف ومـــا إلـــيها مـــن المهن 17.1%، ثم العاملين في المهن الأولية 13.8% والعاملون في الزراعة وصيد الأسماك بنفس النســـبة، ثم فئة مشغلو الآلات ومجمعوها بنسبة 8.9%، وأدناها كانت للذين يعملون مشرعين وموظفي إدارة عليا بنسبة 3.9%.

**8.4 معدلات الأجور الحقيقية:**

سجل معدل الأجر اليومي للعاملين في جميع المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل والمستوطنات) انخفاضاً ملحوظا بنسبة 4.3% بين الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004. في حين كانت نسبة الارتفاع 10.2% للفترتين 1998 وعام 1999، فالفرق بين النسبتين يعود إلى الأوضاع الاقتصادية السيئة التي شملت جميع العاملين. وبلغ هذا المعدل في المناطق كافة 78.9 شيكل يومياً في الربع الثالث 2000 في حين انخفضت إلى 75.5% شيكل يومياً في الربع الثاني 2004. وأظهرت البيانات أن معدل الأجر اليومي للعاملين بأجر في الضفة الغربية سجل نسبة زيادة خلال الربع الثالث 2003 مقارنة بالربع الثالث 2000 بنسبة 6.3% (بمعدل أجر يومي 70.3 شيكل في الربع الثالث 2000 مقابل 74.7 شيكل للربع الثاني 2004)، وسجل معدل الأجر في قطاع غزة زيادة بنسبة 18.4% (بمعدل أجر يومي 50.4 شيكل في الربع الثالث 2000 و59.7 شيكل للربع الثاني 2004).

وازداد معدل الأجر الحقيقي اليومي للعاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل والمستوطنات بنسبة 20.3% بين الربع الثالث 2000 والربع الثاني 2004، حيث نلاحظ أن المعدل بدأ بالارتفاع التدريجي منذ العام 1995 الذي بدأ بمعدل 81.5 شيكل ليصل إلى ذروته في الربع الثاني 2004 بمعدل 133.3 شيكل.

من جهة أخرى فلقد طرأ انخفاض في الأجر الوسيط اليومي في جميع المناطق للربع الثاني 2004 مقارنة مع الربع الثالث 2000 حيث بلغ الأجر الوسيط اليومي 70.0 شيكل يوميا في الربع الثالث 2000 وانخفض إلى 63.5 شيكل يومياً في الربع الثاني 2004 إلا أنه طرأ ارتفاع كبير على الأجر الوسيط اليومي للعاملين في إسرائيل والمستوطنات حيث ارتفع من 100.0 شيكل يوميا في الربع الثالث 2000 إلى 134.6 في الربع الثاني 2004 أي بمعدل ارتفاع قدره 34.6%.

**شكل 4.4: معدل الأجر اليومي والأجر الوسيط اليومي بالشيكل للمستخدمين بأجر حسب مكان العمل، الربع الثاني 2004**

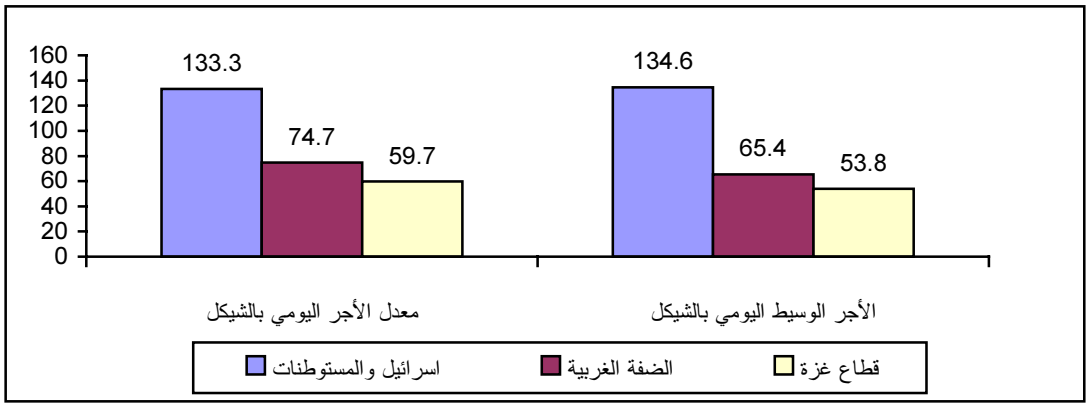


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثاني2004. **رام الله–فلسطين.**

من جهة أخرى بلغ معدل الأجر اليومي بالشيكل في الربع الثاني 2004 للعاملين من الذكور في الضفة الغربية 78.7 مقابل 64.0 للإناث، في حين كان المعدل للعاملين من الذكور في قطاع غزة 59.5 مقابل 61.5 للإناث، كما وبلغ معدل الأجر للعاملين من الذكور في اسرائيل والمستوطنات 133.6 مقابل 120.7 للإناث.

### 9.4 الأفراد خارج القوى العاملة:

بلغــت نســبة الأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية 56.5% في الربع الثالث 2000 في حين ارتفعت النسبة إلى 59.6% في الربع الثاني 2004، وتشير النتائج إلى أن نسبة الأفراد الذين لا يعملون بسبب الدراسة ازدادت فــي الأراضي الفلسطينية من 26.1% في الربع الثالث 2000 إلى 33.3% في الربع الثاني 2004، في حين انخفضت نســبة الأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل بسبب اليأس من الحصول عليه من 9.8% في الربع الثالث 2000 إلى 5.8% في الربع الثاني 2004 أي بمعدل انخفاض 40.8% بين الربعين.

**شكل 5.4: التوزيع النسبي للأفراد خارج القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب السبب، الربع الثاني 2004**

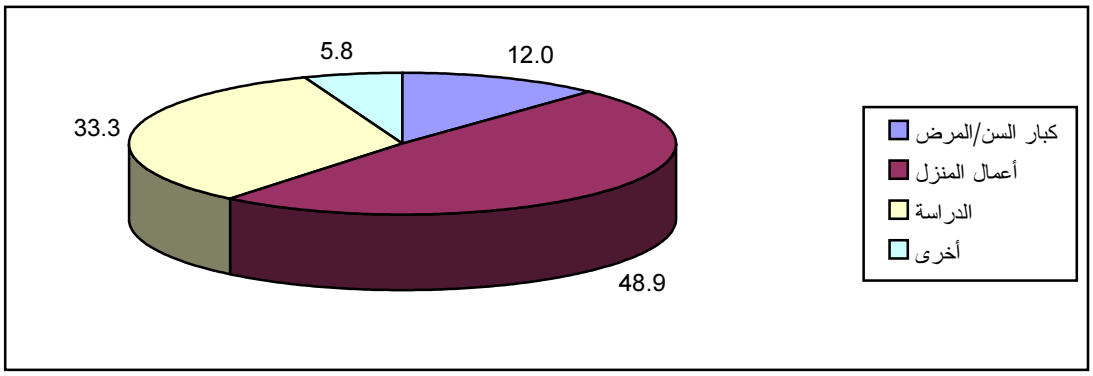


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: الربع الثاني 2004. **رام الله–فلسطين.**

أشــارت النتائج إلى أن 21.5% من الأفراد العاطلين عن العمل هم من الخريجين حملة الدبلوم المتوسط فأعلى، حيث تشــير النتائج إلى أن أكثر التخصصات بطالة كانت في تخصص الرياضيات وعلوم الكمبيوتر بواقع 28.8%، وبلغت أدناها بين ذوي تخصصات العلوم الطبية والصحية بواقع 11.7%.

# قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية

يعتـــبر قطـــاع التعلـــيم من القطاعات المهمة والرئيسية في أي دولة، حيث تولي الكثير من الدول هذا القطاع الأهمية وتعتـــبره في سلم أولويات اهتماماتها وعلى نحو خاص الدول المتقدمة، حيث تعتبر تلك الدول الاستثمار في التعليم من أهم وانجح الاستثمارات لمساهمته الفعالة في مشاريع التنمية المستدامة والتطور.

## 1.5: إحصاءات التعليم بشكل عام

يتولى تقديم خدمات التعليم في الأراضي الفلسطينية عدة قطاعات، القطاع الحكومي ممثلا بوزارة التربية والتعليم العالي، القطاع الخاص، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وتشكل مساهمة الحكومة النسبة الكبرى، فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في استيعاب الطلبة في المدارس الحكومية حوالي (69.4%) وحوالي (24.7%) لوكالة الغوث وحوالي (5.9%) للقطاع الخاص.

بلـــغ عدد الطلبة في المدارس في مطلع العام الدراسي 2004/2003 ما مجموعة 1,017,443 طالبا وطالبة، في حين بلـــغ عدد المعلمين في نفس الفترة 37,226 معلم ومعلمة ويشكل معلمو المدارس الحكومية منهم ما نسبته 70.9%، كما وبلـــغ عـــدد المدارس في مطلع العام 2004/2003 ما مجموعه 2,109 مدرسة، إذ تشكل المدارس الحكومية منها ما نسبته 74.9%.

تبين النتائج أن عدد الطلبة لكل معلم في الأراضي الفلسطينية بلغ 27.3 في العام الدراسي 2004/2003، وفي المدارس الحكومـــية بلـــغ عـــدد الطلبة لكل معلم 26.8، وقد بلغ العدد في مدارس الوكالة 34.4 طالب لكل معلم بينما بلغ 16.9 طالب لكل معلم في المدارس الخاصة.

**جدول 1.5: إجمالي أعداد الطلبة والمعلمين والمدارس والشعب في الأراضي الفلسطينية حسب المرحلة الدراسية والسلطة المشرفة، 2004/2003**

| السلطة المشرفة | عدد الطلبة | عدد المعلمين | عدد المدارس | عدد الشعب |
|---|---|---|---|---|
| حكومة | 706,187 | 26,377 | 1,580 | 20,378 |
| وكالة | 251,584 | 7,313 | 272 | 5,791 |
| خاصة | 59,672 | 3,536 | 257 | 2,501 |
| **المجموع** | **1,017,443** | **37,226** | **2,109** | **28,670** |

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** قاعدة بيانات مسح التعليم 2004/2003– وزارة التربية والتعليم العالي.
**رام الله – فلسطين.**

### 2.5: التعليم الحكومي

شـــهد قطـــاع التعليم بشكل عام والتعليم في القطاع الحكومي بشكل خاص نموا ملحوظا منذ العام 1994، إذ تزامن هذا الـــنمو مـــع مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية والتي أبدت اهتماما كبيرا بهذا القطاع فقد تم زيادة التوظيف وزيادة بناء المدارس والغرف الصفية في المدارس القائمة.

نلاحـــظ الـــزيادة الكبـــيرة في عدد المدارس والشعب والمعلمين فقد ازدادت بمقدار 45.8%، 72.4%، 94.9% على التوالـــي، حيث جاءت الزيادة الكبيرة في عدد المعلمين لتغطي الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب وعدد الشعب من ناحية ولتقلـــيل العـــبء الوظيفي والحد من الصعوبات في تنقل المعلمين والمعلمات من مكان أقامتهم إلى مكان عملهم، حيث عملـــت الـــوزارة على تعيين موظفين من نفس مكان السكن أو اقرب مكان للمدارس وبذلك خففت على المعلمين أعباء التـــنقل وضمنت التزام المعلمين بأوقات الدوام وبالتالي ضمان ثبات المسيرة التعليمية واستقرارها وكذلك تحسين جودة الأداء التعليمي في ظل الظروف الصعبة نتيجة إجراءات الاحتلال.

**جدول 2.5: تطور عدد المدارس والطلبة والمعلمين والشعب في المدارس الحكومية في الأراضي الفلسطينية ما بين الأعوام 1994-2003/1995-2004**

| السنة | عدد الطلبة | عدد المعلمين | عدد المدارس | عدد الشعب |
|---|---|---|---|---|
| 1995/1994 | 418,807 | 13,533 | 1,084 | 11,817 |
| 2004/2003 | 706,187 | 26,377 | 1,580 | 20,378 |
| **نسبة الزيادة** | **68.6** | **94.9** | **45.8** | **72.4** |

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** قاعدة بيانات مسح التعليم – وزارة التربية والتعليم العالي. **رام الله – فلسطين.**

### 3.5: اثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية

لقد تعرض قطاع التعليم الفلسطيني كغيره من القطاعات الأخرى للعدوان الإسرائيلي بكل أساليبه وقد طال ذلك العدوان الجوانـــب المخـــتلفة للعملـــية التعليمـــية، إذ تعرضت المؤسسات التعليمية المختلفة للتدمير والإغلاق وفي أحيانا كثيرة تعرضـــت العملـــية التعليمية برمتها للشلل جراء ذلك العدوان، فمنذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 2004/7/15 تعرضـــت 1289 مدرســـة للإغلاق من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي و282 مدرسة تعرضت للتدمير نتيجة القصف بالصـــواريخ والدبابات و498 مدرسة شوشت الدراسة فيها نتيجة حظر التجول والحصار والإغلاق، وقد بلغت خسائر[1] قطاع التعليم 5.2 مليون دولار أمريكي في المدارس الفلسطينية و4.85 مليون دولار أمريكي في الجامعات الفلسطينية. أما على صعيد الخسائر البشرية والتي طالت طلبة المدارس والجامعات والمعلمين والموظفين وبقية الموظفين جراء ذلك العـــدوان والتـــي تمثلت بالإصابات وصعوبة التنقل والحركة والاستشهاد، فقد بلغ عدد شهداء قطاع التعليم 732 شهيدا مـــنهم 501 شـــهيداً مـــن طلبة المدارس و196 شهيدا من طلبة الجامعات و28 شهيداً من المعلمين، في حين بلغ عدد الجرحى ما يقارب 4686 جريحا، منهم 3377 جريحا من طلبة المدارس، وقد تم اعتقال 1514 معتقلا، منهم 608 من طلبة المدارس و710 معتقلاً من طلبة الجامعات. ومن الجدير ذكره هنا أن أثر الإجراءات الإسرائيلية تلك لم تقتصر عـــند حد الإصابات والاستشهاد والإغلاق والتدمير، فقد كان لها آثار أخرى أسوء، فالطلبة الذين أصيبوا بإصابات بالغة أو الذيـــن خلفـــت تلـــك الإصـــابات لديهـــم إعاقـــات دائمـــة، كـــل ذلـــك أدى إلى تعطلهم بشكل مؤقت أو دائم عن

[1] وزارة التربية والتعليم العالي، اثر الاحتلال على التعليم الفلسطيني 2000/9/28-2004/07/15، عبر الإنترنت www.mohe.gov.ps 2004/8/1.

الاســـتمرار فـــي التعليم وبالتالي تأثر جانب مهم في حياتهم وهو القدرة على إكمال تعليمهم بالإضافة إلى تأثرهم نفسيا واجتماعيا وانعكاس ذلك على أسرهم.

**جدول 3.5: الخسائر البشرية في قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية للفترة ما بين 2000/9/28-2004/7/15**

| الحالة | معلمون | طلبة مدارس | طلبة جامعات | موظفون | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| شهداء | 28 | 501 | 196 | 7 | **732** |
| معتقلون | 167 | 608 | 710 | 29 | **1,514** |
| جرحى | 51 | 3,377 | 1,245 | 13 | **4686** |

**المصـــدر: وزارة التربـــية والتعلـــيم العالي**، 2004. الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الاقصى 2000/9/28 وحتى 2004/7/15. رام الله – فلسطين.

**4.5: اثر جدار الضم والتوسع على قطاع التعليم في المناطق التي تأثرت بالجدار:**

أدى بناء جدار الضم والتوسع إلى ارتفاع وتيرة الضرر الذي أصاب قطاع التعليم، حيث اتخذت قوات الاحتلال بعد بناء الجدار العديد من الإجراءات الأكثر قمعا وضررا بقطاع التعليم. وقد تمثلت تلك الإجراءات بعزل العديد من التجمعات الســـكانية فـــي معازل صغيرة وكذلك عزل المدن الكبيرة عن التجمعات التابعة لها، بالإضافة إلى إقامة البوابات على مداخـــل تلك المعازل لتشكل عقبة حقيقة أمام حركة المواطنين من وإلى تجمعاتهم، لتؤدي بالنتيجة إلى صعوبة حصول المواطنين على الخدمات الأساسية والذي يشكل التعليم أحد تلك الخدمات.

بينـــت نتائج أحد المسوح حول اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر من أراضيها، أنه تم عزل 21,958 فرداً غرب جدار الضم والتوسع، إضافة إلى 41,774 فرد تم عزلهم في تجمعات محاطة بالجدار، و 14,949 فـــرداً يقـــيمون في تجمعات فصلها الجدار إلى أجزاء. وبلغ عدد التجمعات الواقعة غرب الجدار والتي لا يتوفر فيها مـــدارس أساسية للذكور أو للإناث 14 تجمعاً من إجمالي 19 تجمعاً تقع غرب الجدار، بينما لا تتوفر المدارس الثانوية للذكـــور في 17 تجمعاً من هذه التجمعات، و16 تجمع لا تتوفر فيها مدارس ثانوية للإناث، بينما تتوفر مدارس مختلطة في 7 تجمعات من هذه التجمعات. [2]

تشـــير بيانات وزارة التربية والتعليم إلى تأثر الطلبة والمدارس في 32 تجمع سكاني من التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع، وقد بلغ عدد المدارس في هذه التجمعات 53 مدرسة، أما عدد الطلبة المتأثرين فقد بلغ 15,740 طالب وطالبة فـــي مختـــلف المراحل التعليمية، يشمل هؤلاء طلبة المدارس المتأثرة إضافة إلى الطلبة الذين يضطرون إلى الإلتحاق بمـــدارس خارج تجمعاتهم السكانية، بحيث يعانون صعوبات كبيرة في التنقل والحركة للوصول إلى تلك المدارس بشكل يومي.

[2] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004**. مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها، آذار 2004. **رام الله– فلسطين.**

**جدول 4.5: عدد التجمعات وعدد المدارس وعدد الطلبة المتأثرون نتيجة بناء جدار الضم والتوسع، من 2000/9/28-2004/7/15**

| المحافظة | عدد التجمعات | عدد المدارس | عدد الطلبة |
|---|---|---|---|
| جنين | 18 | 29 | 8,379 |
| طولكرم | 4 | 10 | 1,997 |
| قلقيلية | 6 | 3 | 1,018 |
| القدس | 3 | 10 | 4,263 |
| بيت لحم | 1 | 1 | 83 |
| **المجموع** | **32** | **53** | **15,740** |

**المصـــدر: وزارة التربـــية والتعلـــيم العالـــي**، تأثـــير جـــدار الضم والتوسع على العملية التعليمية، بيانات منشورة عبر موقع الوزارة على الإنترنت (www.mohe.gov.ps)، 2004/9/13.

وكذلـــك بينت نتائج المسح الأسرى في التجمعات التي تأثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي فيها نتيجة بناء الجدار، أن 93.1% مـــن الأســـر الفلسطينية المقيمة غرب الجدار قد شكل الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز لإفرادها عائقا في الحـــركة مقـــابل 80.7% للأسر المقيمة شرق الجدار، كما شكلت مواعيد التنقل والعبور عائقا في الحركة والتنقل لـــ 89.6% مـــن الأسر الفلسطينية المقيمة غرب الجدار مقابل 57.4% للأسر المقيمة شرق الجدار. كما بينت نتائج نفس المســـح أن 29.4% من الأسر التي تقيم غرب الجدار قد واجه أفرادها الملتحقون في التعليم صعوبات في الوصول إلى مدارسهم أو جامعاتهم مقابل 13.9% للأسر التي تقيم شرق الجدار، كما أفادت 74.6% من الأسر الفلسطينية التي تقيم غـــرب الجـــدار أن المعلميـــن قـــد واجهوا صعوبات في الوصول إلى المدارس أو الجامعات التي يدرسون فيها مقابل 42.5% للأسر التي تقيم شرق الجدار، وبالإضافة إلى تلك الصعوبات والآثار فقد شكلت تكاليف الوصول إلى المدرسة عائقـــاً آخر أمام العملية التعليمية كنتيجة لبناء الجدار الفاصل، فقد أفادت 24.7% من الأسر الفلسطينية التي تقيم غرب الجدار أن تكاليف الوصول إلى المدرسة أو الجامعة تشكل عائقا لهم مقابل 15.4% للأسر التي تقيم شرق الجدار [3].

وكنتـــيجة لـــتلك الصعوبات في التنقل والحركة وحفاظا على استمرار العملية التعليمية وعدم انقطاع الطلبة عن مقاعد الدراســـة، فقـــد اتخـــذت الأسر الفلسطينية إجراءات عديدة لتمكنها من التأقلم والتغلب على تلك الصعوبات، ومن هذه الإجـــراءات اتخاذ طرق بديله للوصول إلى المدارس بواقع 45.9% أو الجامعات بواقع 56.2%، بالإضافة إلى التحاق طـــلاب المـــدارس بالفرع المتوفر في التجمع الذي يسكن فيه أو اقرب تجمع ممكن له بواقع 93.4%، وقد لجأت اسر أخرى إلى الاستدانة (43.9%) أو استخدام المدخرات (38.7%) من اجل تمكن أبنائها الملتحقين بالمدارس من الوصول لمدارســـهم وإكمـــال تحصـــيلهم العلمـــي، كما اضطر بعض طلبة المدارس إلى تغيير مكان أقامتهم (2.4%) أو تغيير المدرسة (7.6%) وقد أدت الصعوبات في التنقل أيضا إلى اضطرار الطلبة لترك مدارسهم بشكل نهائي (1.0%).

[3] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003**. مسح اثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار الفاصل من أراضيها (تشرين أول 2003). **رام الله-فلسطين**.

الفصل السادس

# قطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية

## 1.6: الوضع الصحي العام

يحظى تقديم الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية أهمية كبيرة، فقد تحمل القطاع الخاص والمنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية مسؤولية كبيرة في تقديم الخدمات الصحية خلال سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مؤسسات تقديم الخدمة الصحية. تولت السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية إدارة وإشراف وتقديم الخدمات الصحية للمجتمع الفلسطيني إلا انه ما زال هناك قطاعات عدة تساهم بتقديم الخدمات الصحية إضافة للقطاع الصحي الحكومي ممثلا بوزارة الصحة الفلسطينية، ومنها المنظمات غير الحكومية والأهلية، القطاع الخاص، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

استمرت جهود تطوير القطاع الصحي في الأراضي الفلسطينية منذ تولي السلطة الوطنية الفلسطينية المسؤولية، فقد شمل التطوير جوانب الخدمات كما ونوعا وكذلك تنمية وتطوير القوى البشرية، إلا أن الإجراءات والتدابير الإسرائيلية المفروضة على الأراضي الفلسطينية منذ نهاية أيلول 2000، قد عطل برنامج التنمية والتطوير ووضع وزارة الصحة في حالة طوارئ دائمة لتتمكن من تقديم الخدمات الطبية للجرحى والمصابين والمعاقين، وما كان بوسع وزارة الصحة أن تتحمل أعباء حالة الطوارئ المستمرة ماديا وبشريا في مختلف مجالات تقديم الخدمة والاستمرار بتطوير الخدمات، وعلى الرغم من المساعدات الدولية المقدمة في مجال الخدمات الصحية إلا أن الفجوة كبيرة بين القدرة على توفير الخدمات وحجم الخدمات المطلوبة كما ونوعا حيث ارتفعت نسبة المشمولين بنظام التأمين الصحي من 60.4% عام 2000 إلى 74.3% عام 2002.

تعرض القطاع الصحي كغيره من القطاعات بالإجراءات الإسرائيلية، فقد تعرضت سيارات الإسعاف للتدمير، وتعرض طواقم الإسعاف، والتمريض، والأطباء إلى الاعتقال والقتل والجرح من قبل قوات الاحتلال، كما تم منع وصول الكثير من المساعدات الطبية إلى محتاجيها في الوقت المناسب، مما أدى إلى استشهاد مرضى، وجرحى، وحوامل، ووفاة أجنة نتيجة ولادات غير آمنة إما في المنازل أو على الحواجز العسكرية، كما تم منع الكثير من المساعدات الطبية الدولية(الأدوية، سيارات الإسعاف، أجهزة طبية وغيرها من المستلزمات الطبية) من دخول الأراضي الفلسطينية.

## 2.6: اثر الإجراءات الإسرائيلية على قطاع الصحة

أدت سياسات القمع والتنكيل والحصار والعزل التي مارسها وما زال الاحتلال الإسرائيلي يمارسها بحق الشعب الفلسطيني إلى زيادة تردي الأوضاع المعيشية لهذا الشعب. ولم ينجو أي قطاع من القطاعات من الأضرار، وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تحميل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خصوصا قطاعات الخدمات، كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، أعباء كبيرة يصعب التغلب عليها والتعامل معها. ويمكن القول أن القطاع الصحي من القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الإجراءات القمعية، حيث أدت تلك الإجراءات إلى إفشال كافة خطط التطوير الخاصة بذلك القطاع

والتـــي تـــتعلق بتطوير الصناعات الدوائية وتطوير البنية التحتية لقطاع الصحة وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء المنشآت الصحية كالمستشفيات والعيادات وإيجاد التجهيزات المناسبة لها.

### 1.2.6: الوصول للخدمات الصحية

بينـــت نـــتائج مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية والتي تمثل الربع الثاني من العام 2004، أن 40.1% من الأسر في الأراضي الفلسطينية شكل لها الحصار الإسرائيلي عائقاً للحصول على الخدمات الصـــحية مـــنها 48.5% فـــي الضفة الغربية و23.4% في قطاع غزة، وأفادت 45.3% من الأسر أن ارتفاع تكاليف العلاج شكل لها عائقا في الحصول على الخدمات الصحية.

كمـــا أفادت 28.2% من الأسر الفلسطينية أن عدم تمكن الكادر الطبي من الوصول للمركز الصحي بسبب الإجراءات الإســـرائيلية قـــد شكل لها عائقا للحصول على الخدمات الطبية، وبسبب كثرة الحواجز وصعوبة التنقل والإغلاق، فقد أصـــبحت مراكـــز الخدمات الطبية والتي تقدم تلك الخدمات الأساسية للمواطنين بعيدة المنال، حيث أفادت 29.8% من الأسر الفلسطينية أن بعد المركز الصحي شكل لها عائقا للحصول على الخدمات الصحية. كما أفاد 38.3% من الأسر أن الحواجـــز العسكرية شكلت لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية، في حين أفادت 8.9% من الأسر في الضفة الغربية إن جدار الضم والتوسع شكل لها عائقاً للحصول على الخدمات الصحية[1].

### 2.2.6: الشهداء والجرحى

**الشهداء:**

فقـــدت الأســـر الفلســـطينية حوالي 3,223 شهيدا من أفرادها منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى نهاية حزيـــران 2004، منهم 1,657 شهيداً في الضفة الغربية 1,566 شهيداً في قطاع غزة. وتشير النتائج إلى أن الأطفال دون ســـن الثامـــنة عشرة يشكلون ما نسبته 19.9% من أجمالي عدد الشهداء، كما وتشير النتائج إلى أن الشباب الذين استشـــهدوا في الفئة العمرية (18-39 سنة) كانت مرتفعة جدا وبشكل كبير إذ بلغت حوالي 68.4% من أجمالي عدد الشـــهداء. كمـــا بلغـــت نسبة الذين استشهدوا وتزيد أعمارهم عن 40 سنة 11.7%. وبذلك لم تفرق قوات الاحتلال الإسرائيلي في بطشها بين الأطفال والشيوخ وبين النساء والرجال.

**جدول 1.6: عدد شهداء انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة للفترة من 29 أيلول 2000-30 حزيران 2004**

| المنطقة | العمر | | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اقل من 18 سنة | 18-29 | 30-39 | 40-49 | 50+ | |
| الأراضي الفلسطينية | 642 | 1,726 | 478 | 174 | 203 | **3,223** |
| الضفة الغربية | 296 | 856 | 281 | 96 | 128 | **1,657** |
| قطاع غزة | 346 | 870 | 197 | 78 | 75 | **1,566** |

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** قاعدة بيانات شهداء انتفاضة الأقصى.

[1] **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية-الدورة التاسعة: نيسان-حزيران 2004. **رام الله-فلسطين.**

**الجرحى:**

بلغ عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية في الفترة الواقعة ما بين أيلول 2000 ونهاية حزيران 2004 حوالـــي 26,723 جريحاً، منهم 10,603 جريحاً في العام الأول للانتفاضة. وتشير النتائج إلى وجود أنواع مختلفة من الإصـــابات، حيث شكلت الإصابات بالرصاص الحي والرصاص المعدني ما نسبته 49.1% من إجمالي الإصابات، في حين شكلت الإصابات بقنابل الغاز حوالي 23.0%.

**جدول 2.6: عدد جرحى انتفاضة الأقصى في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإصابة والسنة للفترة من 29 أيلول 2000-30 حزيران 2004**

| السنة | نوع الإصابة | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | رصاص حي | رصاص معدني | قنبلة غاز | أخرى أو غير معروف | |
| 2000 | 2,228 | 4,249 | 3,363 | 763 | **10,603** |
| 2001 | 1,441 | 1,233 | 1,489 | 2,232 | **6,395** |
| 2002 | 1,386 | 243 | 536 | 2,206 | **4,371** |
| 2003 | 1,011 | 327 | 215 | 1,441 | **2,994** |
| كانون ثاني – 30 حزيران 2004 | 685 | 261 | 638 | 736 | **2,320** |
| **المجموع** | **6,751** | **6,313** | **6,241** | **7,378** | **26,683** |

**المصدر: جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2004.**

الفصل السابع

# جدار الضم والتوسع وأثاره على التجمعات والأسر الفلسطينية

## 1.7: الموقع من جدار الضم والتوسع:

بينت نتائج مسح أثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آذار 2004 أن هناك 19 تجمعاً سكانياً وقعت غرب جدار الضم والتوسع حتى نهاية شـــهر آذار 2004، منها 14 تجمع في منطقة شمال الضفة الغربية، حيث توزعت بواقع 7 تجمعات سكانية في محافظة جنيـــن و6 تجمعات سكانية في محافظة قلقيلية وتجمع واحد في محافظة طوكرم. فيما بلغ عدد التجمعات غرب الجدار فـــي مـــنطقة الوسط 4 تجمعات سكانية وكانت تحديداً في محافظة القدس وتجمع واحد أصبح غرب الجدار في محافظة بيت لحم. وقد بلغ مجموع السكان في هذه التجمعات 21,958 فرداً منهم 13,250 فرد في محافظة القدس وحدها.

أما بالنسبة للتجمعات التي وقعت شرق الجدار فبلغ عددها 78 تجمع سكاني، كان النصيب الأكبر منها لكل من محافظة جنيـــن ومحافظـــة طوكـــرم بواقـــع 18 تجمع في كل محافظة. فيما بلغ عدد التجمعات السكانية شرق الجدار في بقية المحافظـــات 14 تجمـــع في محافظة قلقيلية و11 تجمع في محافظة رام الله والبيرة و7 تجمعات في محافظة القدس و5 تجمعـــات فـــي كـــل مـــن منطقة سلفيت ومحافظة بيت لحم. وبلغ مجموع السكان في التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها والواقعة شرق الجدار 337,402 فرد.

كما تشير النتائج إلى أن عدد التجمعات التي أحيطت بجدار الضم والتوسع من كل الجهات، بلغت تجمع واحد فقط وهو مدينة قلقيلية وبلغ عدد سكان هذه المدينة 41,774 فرد في منتصف عام 2003. فيما بلغ عدد التجمعات التي اخترقها الجدار وفصلها إلى أجزاء 3 تجمعات سكانية، منها تجمعين في محافظة القدس وتجمع واحد في محافظة جنين، بمجموع ســـكان 14,949 فـــرد. وقد بلغ إجمالي عدد سكان التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع 416,083 فرداً من أصل 1,274,655 فرداً يعيشون في المحافظات التي تأثرت بهذا الجدار.

## 2.7: تهجير السكان

هجـــرت إســـرائيل ما مجموعه 2,173 أسرة تشمل 11,461 فرداً من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية التي تأثرت بجدار الضم والتوسع، منهم 6,379 ذكور و 5,082 إناث. ويلاحظ من خلال الجدول أدناه أن محافظة القدس كان لها النصيب الأكبر من عمليات التهجير، إذ هجر منها 1,150 أسرة (5,920 فرد) مما يعني أن الحكومة الإسرائيلية تركز بشـــكل أساســـي على تلك المدينة التي تدور حولها مفاوضات مضنية لاعتراف إسرائيل بالقسم الشرقي منها كعاصمة للدولة الفلسطينية.

ومن المتوقع أن تزداد وتيرة التهجير والعزل للسكان مع التقدم في بناء جدار الضم والتوسع واستكمال مراحله المختلفة لتثبت إسرائيل سياسة الأمر الواقع المتمثلة في رسم الحدود من جانب واحد لكيان فلسطيني ممزق متقطع الأوصال.

**جدول 1.7: عدد الأسر والأفراد الذين تم تهجيرهم حسب المحافظة، آذار، 2004**

| المحافظة/ المنطقة | عدد الأسر | عدد الأفراد | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ذكور | إناث | المجموع |
| جنين | 120 | 375 | 308 | **683** |
| طولكرم | 73 | 159 | 212 | **371** |
| قلقيلية | 530 | 1,787 | 1,403 | **3,190** |
| سلفيت | 5 | 15 | 15 | **30** |
| القدس | 1,150 | 3,350 | 2,570 | **5,920** |
| بيت لحم | 295 | 693 | 574 | **1,267** |
| **المجموع** | **2,173** | **6,379** | **5,082** | **11,461** |

**المصـــدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: آذار 2004. **رام الله–فلسطين.**

### 3.7: تدمير الممتلكات ومصادرة الأراضي

بلغ عدد المباني السكنية المدمرة في التجمعات التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها 85 مبنى، منها 61 مبنى في التجمعات الواقعة شرق الجدار، 26 مبنى منها في محافظة بيت لحم و17 مبنى في طولكرم، بينما بلغ عدد المباني السكنية المدمرة في التجمعات المحاطة بالجدار 20 مبنى جميعها في مدينة قلقيلية، إضافة إلى 4 مباني في التجمعات التي فصلها الجدار إلى أجزاء. ويمكن الجزم هنا أن الإجراءات الإسرائيلية كانت مدروسة بشكل يمكنها من تحقيق أهدافها التوسعية وبالتالي فرض ما تراه وما تقره على الفلسطينيين، فإسرائيل قامت بتهجير قسم من الفلسطينيين عن أرضهم وممتلكاتهم وبالتالي فقدوا كل مقومات معيشتهم ومن جهة أخرى عزلت قسم آخر من الفلسطينيين في معازل ينقصها توفر الخدمات والحاجات الأساسية للاستمرار في الحياة. أشارت نتائج مسح التجمعات المتأثرة بالجدار الذي نفذ في آذار 2004 أن إسرائيل قد صادرت ما مجموعه 270,558 دونماً تركز معظمها في محافظة طولكرم، منها 214,456 دونماً كانت مستخدمة لأغراض الزراعة والتي تعتبر أحد أهم مصادر الدخل للسكان في تلك المناطق ومصدر رزقهم الرئيسي. ومن هنا تنتظر إسرائيل النتيجة النهائية لما يحصل وهو هجرة شبه طوعيه للسكان من تلك المعازل ليشكلوا في النهاية عبئاً ديموغرافياً وضغطاً سكانياً في مناطق أخرى.

**شكل 1.7: مساحة الأراضي المصادرة في التجمعات التي تأثرت بجدار الضم والتوسع حسب المحافظة، آذار 2004.**

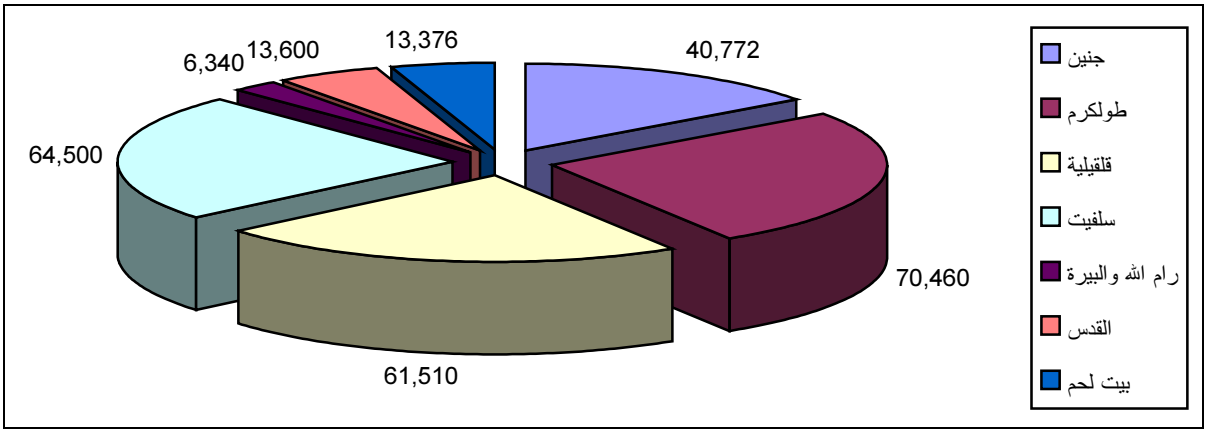


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: آذار 2004. **رام الله–فلسطين.**

وقــد قامــت قوات الإحتلال الإسرائيلية بمصادرة العديد من آبار المياه في التجمعات المتأثرة بالجدار، مع العلم أن هذه الآبار تشكل المصدر الأساسي الذي يعتمد عليه سكان هذه التجمعات في الحصول على المياه للشرب وري المزروعات وتربية الحيوانات، الأمر الذي زاد من صعوبة العيش في هذه التجمعات إضافة إلى اضطرار المواطنين إلى شراء المياه بأسعار مرتفعة نسبياً، وقد بينت نتائج مسح جدار الضم والتوسع أن 49 بئر مياه قد تم مصادرتها منذ البدء ببناء الجدار حــتى نهايــة شــهر شباط 2004، وتتوزع آبار المياه المصادرة إلى 29 بئر تقع شرق الجدار و19 بئر في التجمعات المحاطة بالجدار وبئر واحد غرب الجدار، وكان النصيب الأكبر في عدد الآبار المصادرة لمحافظة قلقيلية (31 بئر).

### 4.7: تدمير المنشآت الاقتصادية

وتستمر السياسات الإسرائيلية مما أدى إلى تفاقم حالة البؤس والفقر والبطالة التي يعيشها السكان الفلسطينيون في تلك المناطق، تأتي الإجراءات الإسرائيلية القمعية لتطال أماكن العمل ومصادر الرزق إما بالتدمير أو الإغلاق، حيث بلغ عدد المنشآت الإقتصادية المدمرة في التجمعات المتأثرة بجدار الضم والتوسع 573 منشأة، منها 551 منشأة دمرت بشكل كلي و22 منشأة دمرت بشكل جزئي. بينما بلغ عدد المنشآت الإقتصادية التي تم إغلاقها 960 منشأة، منها 952 منشأة أغلقت نهائياً و8 منشآت أغلقت بشكل مؤقت. ويوضح الجدول التالي توزيع المنشآت الإقتصادية المدمرة والتي تم إغلاقها في التجمعات السكانية التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها حسب المحافظة.

**جدول 2.7: عدد المنشآت الإقتصادية المدمرة (كلياً أو جزئياً) والمنشآت التي تم إغلاقها في التجمعات السكانية التي يمر فيها جدار الضم والتوسع حسب المحافظة، آذار، 2004**

| المحافظة/المنطقة | عدد المنشآت الاقتصادية المدمرة | | | عدد المنشآت الاقتصادية التي تم إغلاقها | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | كلياً | جزئياً | المجموع | نهائياً | مؤقتاً | المجموع |
| جنين | 3 | 0 | **3** | 1 | 0 | **1** |
| طولكرم | 433 | 0 | **433** | 323 | 0 | **323** |
| قلقيلية | 98 | 22 | **120** | 615 | 7 | **622** |
| سلفيت | 10 | 0 | **10** | 10 | 0 | **10** |
| بيت لحم | 7 | 0 | **7** | 3 | 1 | **4** |
| **المجموع** | **551** | **22** | **573** | **952** | **8** | **960** |

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: آذار 2004. **رام الله–فلسطين.**

### 5.7: توفر خدمات البنية التحتية الأساسية

تشــير النتائج إلى أن 91 تجمع سكاني من إجمالي عدد التجمعات التي تأثرت بالجدار والبالغ عددها 101 تجمع يتوفر فــيها شــبكة كهرباء، منها 14 تجمع غرب الجدار و73 تجمع شرق الجدار، وتجمع واحد أحيط بالجدار، و3 تجمعات فصــلها الجــدار إلــى أجــزاء، فيما بلغ عدد التجمعات التي يتوفر فيها شبكة مياه 78 تجمع سكاني من مجموع عدد الــتجمعات التــي تأثرت الجدار، منها 13 تجمع غرب الجدار و61 تجمع شرق الجدار وتجمع واحد أحيط بالجدار و3 تجمعات فصلها الجدار إلى أجزاء، كما وبلغ عدد التجمعات التي يتوفر فيها شبكة طرق معبدة 78 تجمع سكاني، منها 9 تجمعات غرب الجدار و66 تجمع شرق الجدار وتجمع واحد أحيط بالجدار و2 تجمع فصلها الجدار إلى أجزاء.

وتــتوفر شبكة الهاتف في 92 تجمع سكاني، منها 14 تجمع غرب الجدار و74 تجمع شرق الجدار وتجمع واحد أحيط بــالجدار و3 تجمعات فصلها الجدار إلى أجزاء، فيما يلاحظ تدني عدد التجمعات التي يتوفر فيها شبكة صرف صحي،

حيــث بلغــت 11 تجمع من مجموع التجمعات التي تأثرت بالجدار، منها 3 تجمعات غرب الجدار و6 تجمعات شرق الجدار وتجمع واحد أحيط بالجدار وتجمع واحد فصله الجدار إلى أجزاء.

الفصل الثامن

# الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

يمر الاقتصاد الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى بأزمة عميقة وحقيقية نتيجة للإجراءات التي ينفذها الإحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية سواء سياسة الحصار المفروض على المدن والتجمعات الفلسطينية أو الاغلاقات ومنع التجول أو التدمير المبرمج للبنية التحتية للمجتمع الفلسطيني وغيرها من الممارسات القمعية واللاإنسانية الإسرائيلية.

ومما لا شك فيه ان الإجراءات الإسرائيلية قد أوصلت الاقتصاد الفلسطيني الى أزمة حقيقية من حيث الواقع والأداء وتشويه في البنية الاقتصادية الفلسطينية، حيث أصاب التدمير عناصر الإنتاج الأساسية وشهد تراجعا في أداء معظم الأنشطة الاقتصادية وانعكس ذلك في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وفي مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة فيه.

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بوضع البرامج وخطط العمل الخاصة بمراقبة ورصد آثار الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في مناحي الحياة المختلفة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والجغرافية، وتجسد ذلك في تنفيذ مجموعة من المسوح الميدانية المتخصصة والتي تهدف الى مراقبة أثر الإجراءات الإسرائيلية وقياس التغيرات التي طرأت على المؤشرات الرئيسية.

**1.8: المؤشرات الكلية**

يتضح من البيانات الإحصائية أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والإغلاقات والإجراءات الإسرائيلية المفروضة على الأراضي الفلسطينية وهذا يظهر بوضوح في الأزمة الحالية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني حيث:

- تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي[1] في العام 2001 بالأسعار الثابتة للأراضي الفلسطينية بما نسبته 11.4% عن العام 1999، ومع استمرار الهجمة الإسرائيلية وازدياد حدتها شراسة وصلت قيمة التراجع إلى أكثر من 14.6% عام 2002 مقارنة مع العام 1999.
- يرتبط تراجع النمو الاقتصادي بشكل مباشر بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان الكلي) والذي بلغ 18.9% عام 2001 في حين تراجع هذا المؤشر إلى أكثر من 25.6% عام 2002 وبما يزيد عن 31.8% من الدخل القومي الإجمالي لنفس العام مقارنة بالعام 1999.
- نتيجة لتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض تحويلات (أجور) العاملين في السوق الإسرائيلي بأكثر من 57.6% في الأراضي الفلسطينية عام 2001 وبنسبة تصل إلى 63.6% في عام 2002، انخفض الاستهلاك النهائي العائلي (إنفاق الأسر المعيشية على كافة السلع والخدمات الاستهلاكية باستثناء الإنفاق على إنشاء المساكن الذي يعتبر بمثابة تكوين رأسمالي ثابت، أما إيجار المساكن فيعتبر استهلاك نهائي منفق من الأسر المعيشية ) بما نسبته 8.8% عام 2001 و10.5% عام 2002 وذلك بالمقارنة مع 1999 وهذا التراجع سوف يؤثر

[1] الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس تجميعي للإنتاج خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بالسنة أو قيم السلع والخدمات السوقية التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة تعرف عادة بالسنة.

بـــدوره على مستوى النمو الاقتصادي كنتيجة مباشرة لتأثر الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة محليا أو المستوردة.

تشير ابرز المؤشرات الاقتصادية إلى استمرار التدهور الحاصل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الأعوام 2003، 2004، حيـــث وصل الناتج المحلي الإجمالي في باقي الضفة الغربية[2] وقطاع غزة حسب التقديرات الأولية في عام 2003 إلى 3.881 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل تراجعا بنسبة 14.0% مقارنة مع العام 1999 ومن المتوقع أن يصل حسب التقديرات الأولية في عام 2004 إلى 3.928 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل تراجعا بنسبة 12.9% مقارنة مع العام 1999، حيث من المتوقع أن يشهد العام 2004 نمواً طفيفاً مقارنة مع العام 2003 وذلك حسب التقديرات الأولية.

والشكل التالي يبين نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2000-2004.

**شكل 1.8: نسب التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع عام 1999**

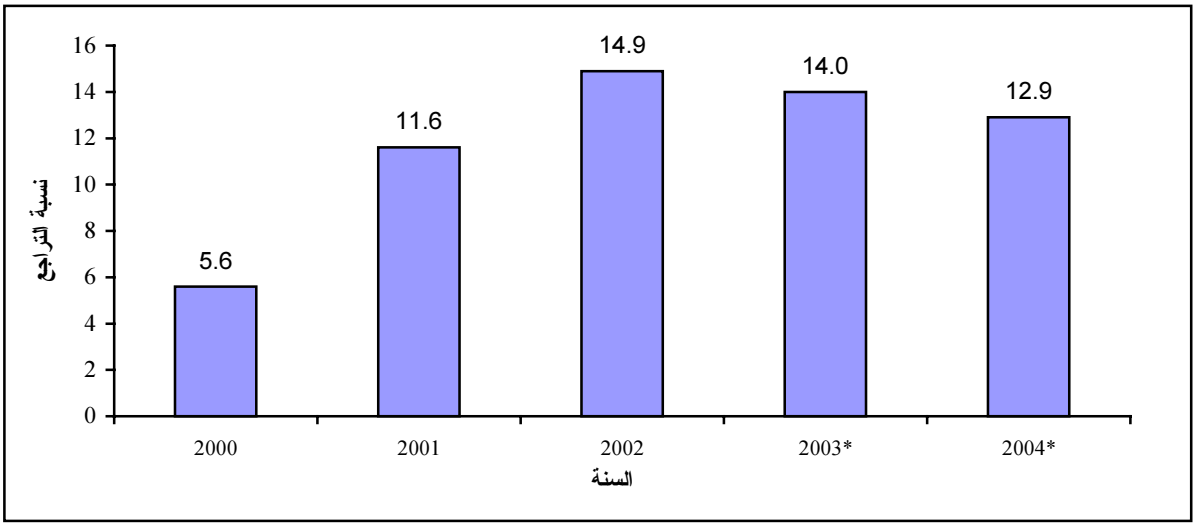


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003**. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994-2000. **رام الله-فلسطين**
**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2004**. الإعلان الصحفي لنتائج الحسابات القومية الفلسطينية 2001-2002. **رام الله-فلسطين**
*: بيانات تقديرية

## 2.8 الخسائر المباشرة:

- **خسائر الأنشطة الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي):**

بلغت خسائر الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ما يعادل 1,536.0 مليون دولار أمريكي منذ بداية الانتفاضة وحـــتى نهايـــة عام 2002 كخسائر مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي عبر تأثر الأنشطة الاقتصادية الرئيسية ( أنشطة الـــزراعة، الصـــناعة والإنشاءات، النقل والاتصالات، التجارة الداخلية والخدمات وأخرى)، منها 714.1 مليون دولار أمريكـــي في العام 2002، أي بمعدل خسارة شهرية 59.5 مليون دولار أمريكي. وتقدر قيمة الخسائر في باقي الضفة

[2] باقي الضفة الغربية: تعني الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الغربية وقطاع غزة في عام 2003 بحوالي 630.7 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تصل قيمة الخسائر في عام 2004 حوالي (583.7 مليون دولار أمريكي).

### 3.8: أداء القطاعات الاقتصادية

### أولاً: التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

**على مستوى التجارة الخارجية:**

تأثرت التجارة الخارجية الفلسطينية بالأحداث الدائرة في فلسطين منذ اندلاع إنتفاضة الأقصى وذلك بفعل الإغلاقات المستمرة ومنع حركة تنقل البضائع من وإلى فلسطين وبخاصة مع العالم الخارجي بهدف السيطرة على السوق الفلسطيني الذي يعتبر مفتوحا أمام البضائع الإسرائيلية.

والجدول التالي يبين حركة التجارة الخارجية خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002:

**جدول 1.8: حركة الواردات والصادرات من والى فلسطين للأعوام 1999 – 2002**

القيمة بالمليون دولار أمريكي

| المؤشر | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| **الواردات** | | | | |
| الواردات من إسرائيل | 1854 | 1740 | 1352 | 1117 |
| الواردات من العالم الخارجي | 1153 | 643 | 682 | 398 |
| **المجموع** | **3007** | **2383** | **2034** | **1516** |
| **الصادرات** | | | | |
| الصادرات إلى إسرائيل | 360 | 370 | 273 | 181 |
| الصادرات إلى العالم الخارجي | 12 | 30 | 17 | 24 |
| **المجموع** | **372** | **400** | **290** | **205** |

**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** إحصاءات التجارة الخارجية 1999–2002. **رام الله–فلسطين.**

بالنظر إلى الجدول السابق يلاحظ ازدياد في حجم الصادرات وتراجع في حجم الواردات في عام 2000 بالمقارنة مع عام 1999، حيث تراجعت قيمة الواردات بنسبة 20.8% مقابل زيادة في قيمة الصادات بنسبة 7.5%. كذلك يلاحظ زيادة في عجز الميزان التجاري لعام 2001 بالمقارنة مع عام 2000، وذلك نتيجة لتراجع الصادرات بنسبة أعلى من نسبة التراجع في الواردات في عام 2001، حيث بلغت نسبة تراجع قيمة الواردات 14.7%، مقابل 27.5% في قيمة الصادرات. كذلك تظهر النتائج أن قيمة الواردات عام 2002 تراجعت بنسبة 25.5% مقارنة مع عام 2001، وقيمة الصادرات تراجعت بنسبة 29.3% مقارنة مع نفس العام. والشكل التالي يبين حركة التجارة الخارجية خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002:

**شكل 2.8: قيمة الصادرات والواردات في الأراضي الفلسطينية حسب السنة (بالمليون دولار)**

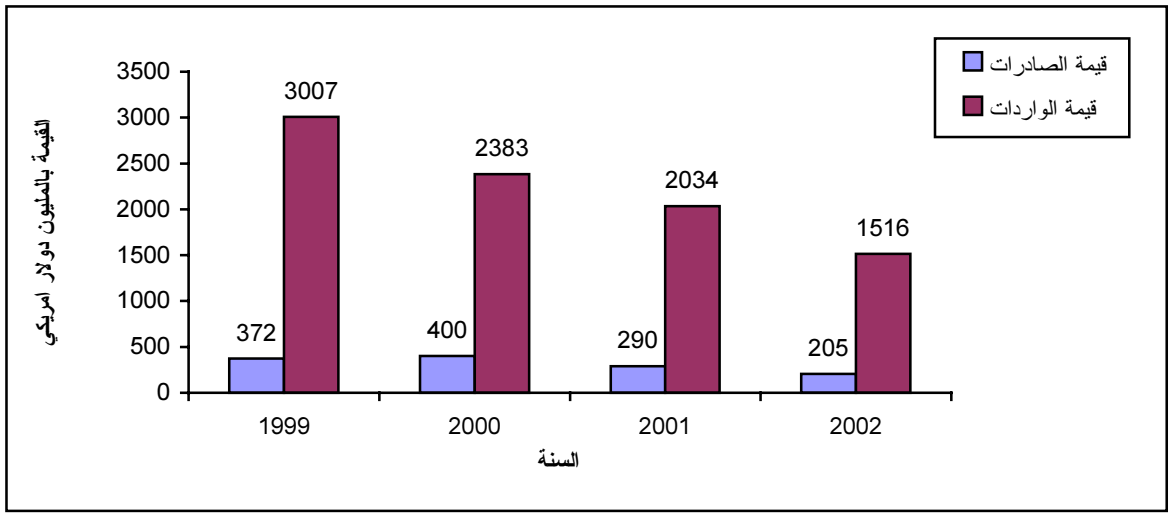


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** إحصاءات التجارة الخارجية 1999-2002. **رام الله-فلسطين.**

**على مستوى ميزان المدفوعات:**

ابرزت البيانات الاولية لميزان المدفوعات على مستوى باقي الضفة الغربية وقطاع غزة المؤشرات التالية*:

1. سجل ميزان المدفوعات (الحساب الجاري) عجزاً بلغ 459.0 مليون دولار أمريكي لعام 2002، مشكلاً ما نسبته حوالي 13.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي قيمة تقل عن العجز في عام 2001 وتنخفض بشكل ملحوظ عن عام 2000 والأعوام الاعتيادية السابقة بنسبة تقارب 75.0%.
2. لعب العجز في الميزان التجاري السلعي (الذي بلغ 1,144.3 مليون دولار) دوراً أساسياً في عجز الحساب الجاري لعام 2002 مقارنة بـــ 1,303.0 مليون لعام 2001 و1,890.4 مليون لعام 2000. وقد نتج الانخفاض المتتالي في عجز الميزان التجاري السلعي عن:
   - انخفاض الواردات بشكل متتالي خاصة من باقي دول العالم (باستثناء إسرائيل) وكان لضعف القوة الشرائية والإجراءات الإسرائيلية أهم الأسباب في هذا الانخفاض.
   - انخفاض قيمة الصادرات بشكل متتالي ومباشر نتيجة سياسة التدمير الإسرائيلي المتواصل للقطاعات الإنتاجية الفلسطينية ومنها التصديرية، لكن قيمة الانخفاض في الواردات كانت أكبر من الصادرات.
3. ساهم الفائض في ميزان الدخل الناتج عن تعويضات العاملين في إسرائيل بشكل أساسي في تخفيض العجز في الحساب الجاري إذ بلغت هذه التعويضات 140.2 مليون دولار عام 2002 مقارنة بـــ 199.6 مليون عام 2001 بينما سجلت 619.7 مليون دولار عام 2000 وهي قيم منخفضة مقارنة بتعويضات الأعوام الاعتيادية السابقة.
4. كان فائض التحويلات الجارية عاملاً مهماً في سد جزء آخر من عجز الحساب الجاري نتيجة:
   - تحويلات الدول المانحة بالرغم من الانخفاض المتتالي لقيمها، حيث بلغت 414.1 مليون دولار عام 2002 و324.2 مليون عام 2001، في حين بلغت 179.1 مليون عام 2000.

* ملاحظة: تم تحديث بيانات ميزان المدفوعات استناداً إلى تحديثات مصادر البيانات وخاصة ما يتعلق بإحصاءات التجارة الخارجية والحسابات القومية.

- تحويلات القطاعات الأخرى خاصة الأسر المعيشية، إذ بلغت 650.2 و612.8 مليون دولار للأعوام 2001 و2002 على التوالي مقارنة بـــ 395.4 مليون لعام 2000، وهي قيم مرتفعة عن الأعوام السابقة وتشكل المساعدات من الأدوية والغذاء ومساعدات أسر الشهداء جزءاً هاماً منها.

5. بلغت التحويلات الرأسمالية 150.5 مليون دولار لعام 2002 مقارنة مع 219.3 مليون دولار لعام 2001 بينما بلغت 188.4 مليون لعام 2000 وشكلت التحويلات الحكومية ما نسبته 51.0% من هذه التحويلات، ويعزى هذا الانخفاض إلى النقص في تحويلات الدول المانحة.

**ثانياً: حركة الاسعار**

ارتفعت أسعار المستهلك خلال شهر تموز 2004 بنسبة 14.86%، مقارنة بشهر أيلول 2000 (بداية انتفاضة الأقصى). وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.8% خلال عام 2000، كذلك ارتفع الرقم القياسي بنسبة 1.23% خلال عام 2001 واستمر في الإرتفاع خلال عام 2002 مسجلاً نسبة زيادة مقدارها 5.71%، وارتفع الرقم القياسي عام 2003 بنسبة 4.40%، وشهدت الأسعار منذ بداية عام 2004 ولغاية منتصفه ارتفاعاً بلغ 2.6%.

والشكل يبين الرقم القياسي خلال الأعوام 2000، 2001، 2002، 2003، والنصف الأول 2004 :

**شكل 3.8: الرقم القياسي العام في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والسنة**

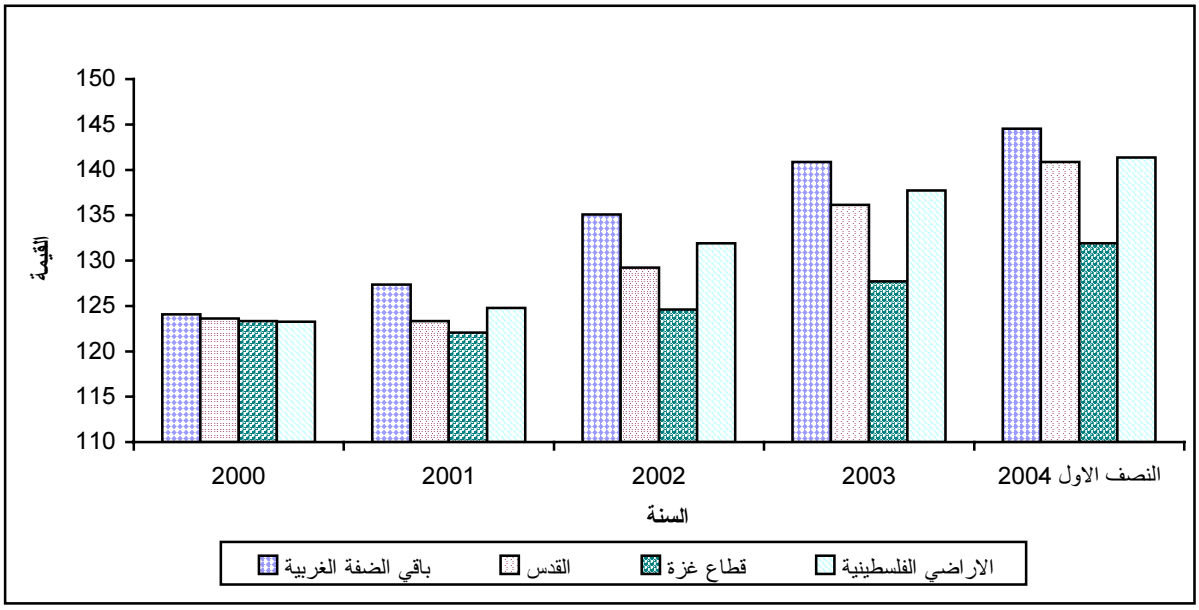


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** الأسعار والأرقام القياسية 2000-2004. **رام الله-فلسطين.**

**ثالثاً: أداء الانشطة الاقتصادية**

نتج عن الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية تراجع في أداء الأنشطة الاقتصادية والذي كان واضحاً من خلال تراجع معظم المؤشرات لهذه الأنشطة، حيث نلاحظ أن القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1999 بلغت 1,625.2 مليون دولار أمريكي، إنخفضت عام 2000 إلى 1,602.8 مليون دولار أمريكي محققةً تراجع بنسبة 1.4%، واستمرت القيمة المضافة بانخفاض حيث بلغت 1,179.3 مليون دولار أمريكي

عام 2001، وبلغت نسبة التراجع 27.4% مقارنة مع عام 1999، و26.4% مقارنة مع عام 2000، وفي عام 2002 فقــد زادت حــدّة التراجع في جميع مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت القيمة المضافة 1,066.0 مليون دولار أمريكي، بنسبة تراجع 34.4% مقارنة مع عام 1999، و9.6% مع عام 2001، أما نتائج عام 2003 فقد أظهرت أن هــناك تحسناً في أداء الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع عام 2002، حيث بلغت القيمة المضافة 1,344.9 مليون دولار أمريكي، محققة إرتفاع بنسبة 26.2% مع العام السابق (2002)، ولكن مقارنة مع الأوضاع قبل انتفاضة الأقصى فإن أداء القطاعات الاقتصادية مازال دون المستوى المطلوب حيث بلغت نسبة التراجع 17.2% مقارنة مع عام 1999 .

كذلك تراجع عدد المشتغلين في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2003 بنسبة 9.4% بالمقارنة مع عام 2000، وسجل الإنتاج والاستهلاك الوسيط في عام 2003 تراجعا بنسبة 21.3%، 28.4%على التوالي مقارنة مع عام 2000. والشكل يبين القيمة المضافة خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002، 2003:

**شكل 4.8: القيمة المضافة في باقي الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والسنة.**

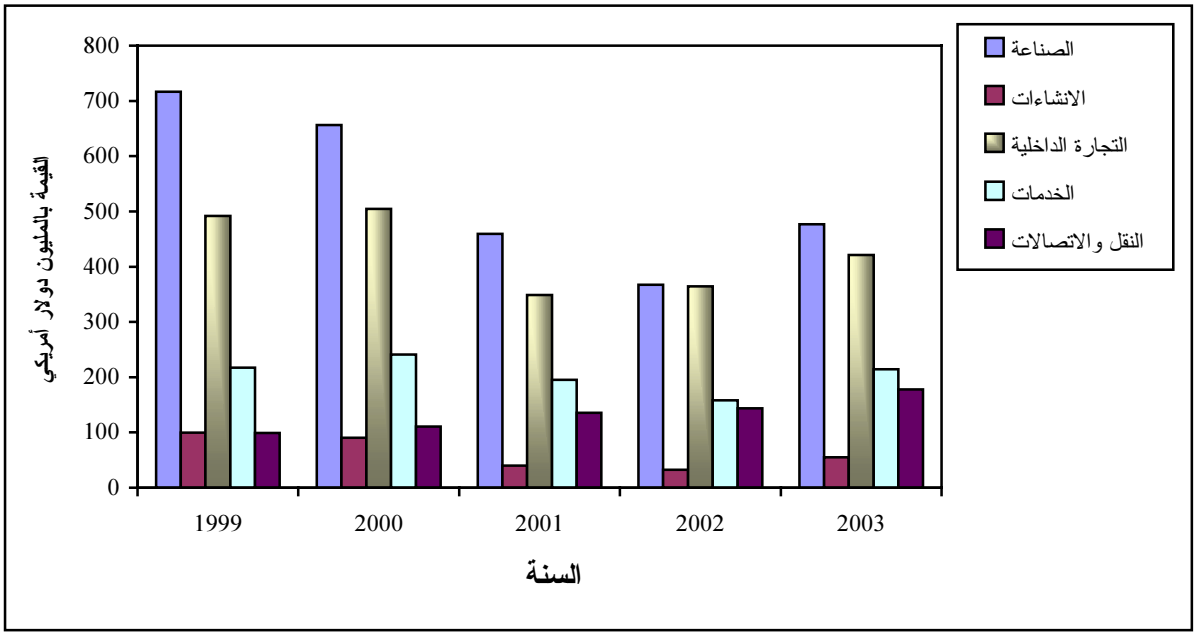


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** سلسلة المسوح الاقتصادية، 1999-2003. رام الله-فلسطين.

**رابعاً: مؤشرات القطاع السياحي:**

**• مؤشرات القطاع الفندقي:**

اشارت نتائج مسح الفنادق ان النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية تأثر بشكل ملحوظ خلال انتفاضة الاقصى، حيث بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2004 ما مجموعه 22,431 نزيلاً، قضوا 61,979 ليلة، حيث تراجعت معظم مؤشرات هذا النشاط، فعدد النزلاء في الربع الثاني من عام 2000 بلغ 106,330 نزيلاً، تراجع هذا العدد في الربع الثاني من عام 2001 ليصل الى 18,156 نزلاء، في حين وصل هذا العدد الى 12,149 نزيل في الربع الثاني من عام 2002، اما في الربع الثاني من عام 2003 فقد بلغ عدد النزلاء 14,847 نزيلاً. وعند مقارنة عدد النزلاء في الربع الثاني للاعوام 2001، 2002، 2003، و2004 مع الربع الثاني 2000، نجد ان هناك

تراجع ملحوظ في اداء هذا النشاط بسبب الاجراءات الاسرائيلية، حيث بلغت نسب التراجع 78.9%، 86.0%، 88.6%، و82.9% على التوالي.

والشـــكل التالـــي يبين النتائج الأساسية لأهم مؤشرات النشاط الفندقي للربع الثاني من الاعوام 2001، 2002، 2003، و2004 مقارنة مع الربع الثاني من عام 2000:

**شكل 5.8: التغير النسبي لأهم مؤشرات النشاط الفندقي في الاراضي الفلسطينية، مقارنة مع الربع الثاني 2000، حسب الربع**

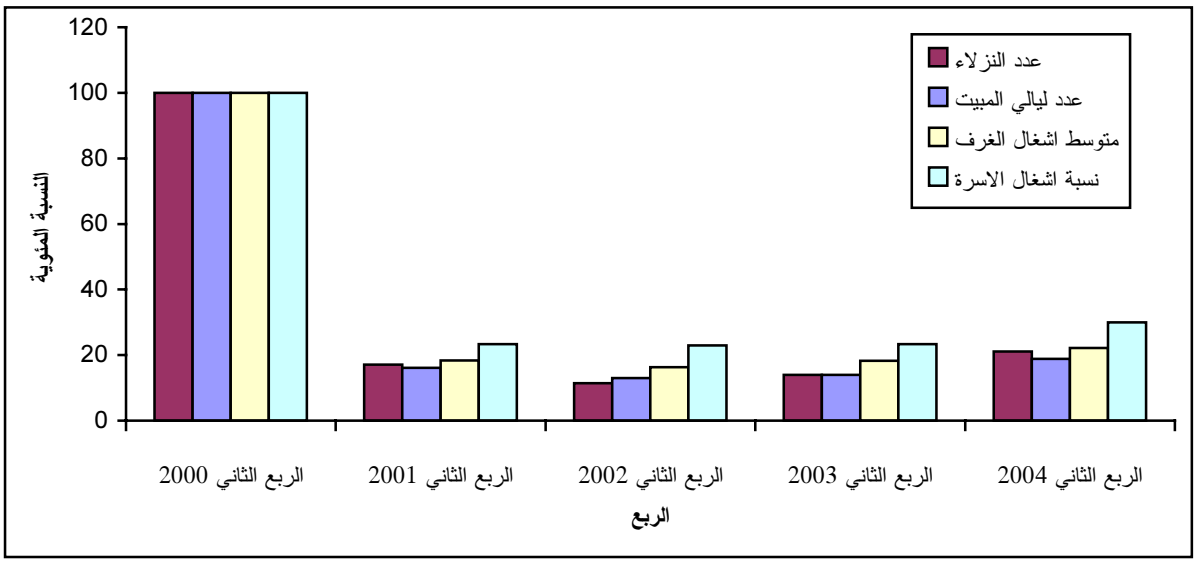


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية 2000-2004. رام الله-فلسطين.

**أداء الأنشطة السياحية**

اظهرت نتائج مسح الانشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية ان هناك تراجعاً واضحاً في معظم مؤشرات الانشطة السياحية منذ بداية انتفاضة الاقصى، حيث بلغ عدد تذاكر السفر المباعة في المنشآت العاملة في أنشطة وكالات السياحة والسفر 29,705 تذكرة سفر في عام 2002، مقابل 71,532 تذكرة في عام 2000، حيث وصلت نسبة التراجع في عدد تذاكر السفر إلى 58.0%. كذلك بلغ عدد الرحلات السياحية المنفذة من قبل شركات السياحة والسفر والنقل السياحي 2,285 رحلة عام 2002، أما في عام 2000 فقد بلغ عدد الرحلات 11,103 رحلة، وعند مقارنة النتائج عام 2002 مع عام 2000 نلاحظ أن هناك تراجع واضح في عدد الرحلات المنفذة بنسبة 79.0%. في حين بلغ عدد مركبات التأجير في شركات تأجير المركبات السياحية 1,080 مركبة عام 2002، مقابل 1,503 مركبة عام 2000، حيث وصلت نسبة التراجع في عدد هذه المركبات عام 2002 إلى 28.0%.

**خامساً: مؤشرات البناء**

**عدد الرخص الصادرة:**

تـــراجع عـــدد الـــرخص الصادرة في الربع الاول لعام 2004 قياساً بنفس الربع من العام 2000 بنسبة 41.2%، كذلك تراجعـــت بنســـبة 8.9% قياساً بنفس الربع من العام 2001، في حين تزايد عدد الرخص الصادرة بنسبة 16.0% قياساً بنفس الربع من العام 2002 مع ملاحظة أن الربع الاول 2003 نفسه تراجع قياســـا بالربع الاول 2000 بنسبة 53.6%،

كذلــك تــراجع الربع الاول 2001 بنسبة 35.4% قياساً بنفس الربع من العام 2000، علماً بأن الاتجاه العام كان الزيادة المطــردة علــى عــدد الرخص منذ العام 1996 وحتى الربع الاول من عام 2000، واستمر التراجع في عدد الرخص الصــادرة فــي الأراضي الفلسطينية في الربع الاول لعام 2004، كجزء من التراجع الاقتصادي، بسبب تصاعد واشتداد إجراءات الاحتلال المتمثلة في الإغلاق وتقييد الحركة والتنقل بين المناطق الفلسطينية.

والشكل التالي يبين بعض مؤشرات رخص الابنية الصادرة

**شكل 6.8: أهم المؤشرات الرئيسية لرخص الأبنية الصادرة في الأراضي الفلسطينية حسب السنة**

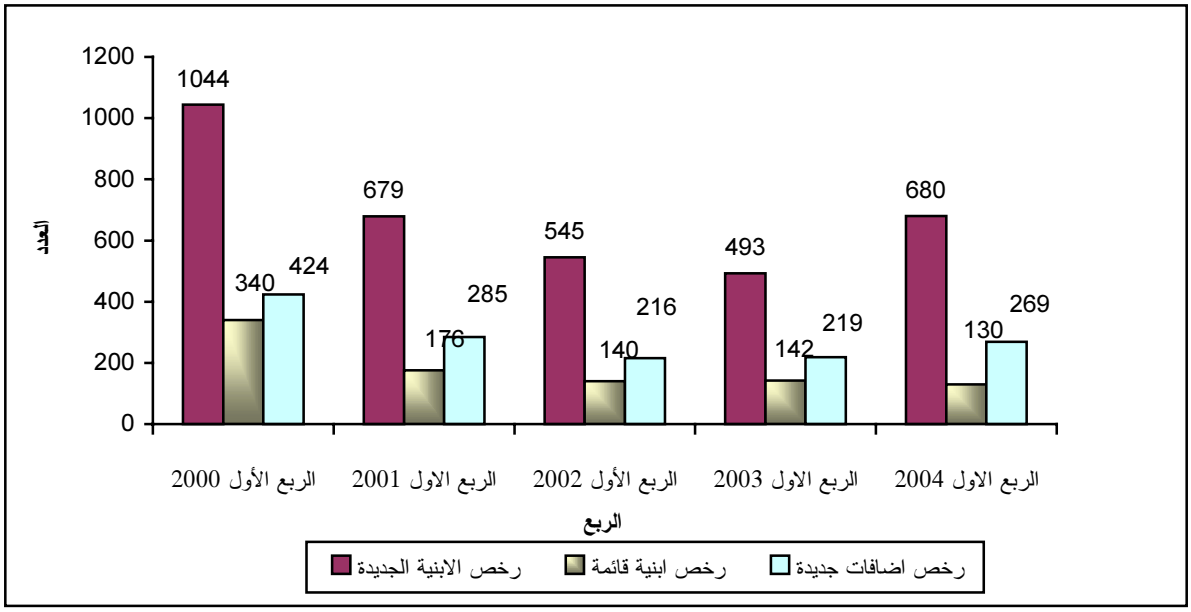


**المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** إحصاءات رخص الأبنية 2000-2004. **رام الله-فلسطين.**

**سادساً: القطاع الزراعي**

عــانى القطــاع الزراعي كبقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خلال انتفاضة الأقصى نتيجة الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وقد توزعت الخسائر في هذا القطاع منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى نهاية شهر حزيران 2004 على الشكل التالي:

1. الأشــجار المقطوعــة: بلغ عدد الأشجار المتلفة 1,058,592 شجرة من شتى أنواع الأشجار المثمرة في الأراضي الفلســطينية لأســباب وحجــج أمنــية كإطلاق النار من بينها أو تغطيتها على نقاط عسكرية مما يسبب إعاقة الرؤيا للدوريات والحواجز العسكرية أو لأغراض شق طرق جديدة للمستوطنات أو لإقامة مستوطنات جديدة على الأراضي الفلسطينية أو بهدف خلق مناطق عازلة ومفتوحة للمستوطنات، وقد كانت معظم الأشجار المتلفة هي من الزيتون في المســتوى الأول وقد بلغ عددها 382,695 شجرة تلاها في الدرجة الثانية أشجار الحمضيات 357,302 شجرة ومن ثم الأشجار الحرجية 114,724 شجرة.
2. قيمة الخسائر والأضرار التي تعرض لها القطاع الزراعي: بلغ مجموع قيمة الخسائر والأضرار في الثروة الحيوانية والاســتثمارات الزراعية في الأراضي الفلسطينية في الفترة 2000/10/1-2004/6/30 ما قيمته 1,063.5 مليون دولار أمريكــي، حيــث شكلت خسائر العمالة الزراعية أعلى قيمة فيها وبلغت 331.8 مليون دولار أمريكي نتيجة فقــدان العديــد من المزارعين والعمال الزراعيين لأعمالهم بشكل كامل أو جزئي، وجاء في الدرجة الثانية من حيث

ضخامة حجم الخسائر تجريف الأشجار والمحاصيل وتدمير المنشآت الزراعية وبلغت 263.5 مليون دولار أمريكي، ومن ثم جاء تدني أسعار المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) في المرتبة الثالثة وبلغت قيمة الخسائر فيه 151.6 مليون دولار أمريكي، وجاء ذلك مع ارتفاع أسعار الأعلاف والتكاليف الزراعية وشل حركة النقل والتسويق الزراعي والتصدير للسلع الزراعية.

**4.8: الخسائر في المباني والمنشآت العامة**

بلغ عدد المباني الخاصة والعامة في الأراضي الفلسطينية المتضررة جراء الاعتداءات الإسرائيلية ومتمثلة في القصف المتواصل للمنازل الخاصة والعامة والمنشآت الأمنية وخاصة في فترات الإجتياحات المتكررة، كذلك سياسة هدم البيوت بحجج كثيرة، حيث بلغ عدد هذه المباني منذ بداية انتفاضة الأقصى في أيلول 2000 وحتى 2004/6/30 حوالي 65,998 مبنى بقيمة مادية بلغت 292.1 مليون دولار أمريكي توزعت:

- عدد المباني التي تضررت جزئياً بلغ 58,875 مبنى، بقيمة 46.7 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني الخاصة التي تضررت بشكل كبير بلغ 6,540 مبني بقيمة مادية 172.2 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني والمنشآت الأمنية المتضررة بلغ 415 مبنى، بقيمة 62.3 مليون دولار أمريكي.
- عدد المباني العامة المتضررة بلغ 168 مبنى، بقيمة 10.9 مليون دولار أمريكي.

# المراجع


1. **الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** الإسقاطات السكانية – تقديرات منقحة (بيانات غير منشورة). **رام الله – فلسطين.**

2. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني، 2000.** المســـح الصـــحي – 2000، النـــتائج الأساســـية. **رام الله – فلسطين.**

3. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2003.** مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية–الدورة السادسة: تموز–آب 2003. **رام الله–فلسطين.**

4. **الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية – الدورة الثامنة: كانون ثاني – آذار 2004. **رام الله – فلسطين.**

5. **الجهـــاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية – الدورة التاسعة: نيسان– حزيران 2004. **رام الله – فلسطين.**

6. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني، 2000.** قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (الربع الثالث)، 2000. **رام الله – فلسطين.**

7. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني، 2003.** قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (الربع الثالث)، 2003. **رام الله–فلسطين.**

8. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2004.** قاعدة بيانات مسح القوى العاملة: (الربع الأول)، 2004. **رام الله – فلسطين.**

9. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004.** المؤتمر الصحفي لمسح القوى العاملة: (الربع الثاني)، 2004. **رام الله – فلسطين.**

10. **الجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلسطيني، 2004.** قاعدة بيانات مسح التعليم 2004/2003 – وزارة التربية والتعليم العالي. **رام الله – فلسطين.**

11. **وزارة التربـــية والتعلـــيم العالي،** اثر الاحتلال الإسرائيلي على التعليم الفلسطيني2000/9/28–2004/7/15، موقع الوزارة على الإنترنت (www.mohe.gov.ps). **رام الله – فلسطين.** 2004/8/1

12. **وزارة التربـــية والتعلـــيم العالـــي،** تأثير جدار الضم والتوسع على العملية التعليمية، بيانات منشورة عبر موقع الوزارة على الإنترنت (www.mohe.gov.ps). **رام الله – فلسطين.** 2004/9/13.

13. **وزارة التربية والتعليم العالي**، الانتهاكات الإسرائيلية للتعليم الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى 2000/9/28 وحتى 2004/7/15، موقع الوزارة على الإنترنت (www.mohe.gov.ps). **رام الله – فلسطين.**

14. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004**. قاعدة بيانات شهداء انتفاضة الأقصى. **رام الله – فلسطين.**

15. **جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، 2004**. موقع الجمعية على الإنترنت. **رام الله – فلسطين.**

16. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003**. مسح اثر الجدار الفاصل على التجمعات التي يمر الجدار من أراضيها: 2003. **رام الله – فلسطين.**

17. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004**. مسح اثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر الجدار من أراضيها: آذار 2004. **رام الله – فلسطين.**

18. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003**. مسح اثر الجدار الفاصل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسر في التجمعات التي يمر الجدار الفاصل من أراضيها (تشرين أول 2003). **رام الله–فلسطين.**

19. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003**. الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 1994–2000. **رام الله–فلسطين.**

20. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003**. الإعلان الصحفي لنتائج الحسابات القومية 2001–2004. **رام الله–فلسطين.**

21. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003**. إحصاءات التجارة الخارجية 1999–2002. **رام الله–فلسطين.**

22. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004**. الأسعار والأرقام القياسية 2000–2004. **رام الله–فلسطين.**

23. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003**. سلسلة المسوح الاقتصادية، 1999–2003. **رام الله–فلسطين.**

24. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004**. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية 2000–2004. **رام الله– فلسطين.**

25. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004**. إحصاءات رخص الأبنية 2000–2004. **رام الله–فلسطين.**